TD/B/EX(28)/5
TD/B/COM.3/46

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السادسة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
من ١٨ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(28)/5
TD/B/COM.3/46
1 March 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السادسة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
من ١٨ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

(A) GE.02-50465 080302 110302

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول	– توصيات واستنتاجات متفق عليها اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة	٤
الثاني	– البيانات الافتتاحية.....	١٦
الثالث	– التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية	٢٣
الرابع	– تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل؛ بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع.....	٢٩
الخامس	– إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص.....	٣٥
السادس	– تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة	٤١
السابع	– تأثير مؤتمر الدوحة الوزاري على أعمال اللجنة	٤٥
الثامن	– البيانات الختامية.....	٤٨
التاسع	– المسائل التنظيمية.....	٤٩
المرافق		
الأول	– جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة.....	٥١
الثاني	– مواضيع يقترح تناولها في اجتماع الخبراء.....	٥٢
الثالث	– الحضور.....	٥٤

الفصل الأول

توصيات واستنتاجات متفق عليها اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة

التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية

التوصيات المتفق عليها

١- أحاطت اللجنة علما، في مداولاتها حول أثر التجارة الإلكترونية على خدمات النقل الدولي وأفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية، بالوثائق التي أتاحتها الأمانة للنظر فيها في إطار هذا البند[(١)].

٢- ولاحظت اللجنة أهمية التجارة الإلكترونية كأداة لتحسين كفاءة خدمات النقل ولتعزيز اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية. واتفقت اللجنة على أن العقبات التي تواجه كثيرا من البلدان النامية في هذا السياق تشمل الافتقار إلى الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، والافتقار إلى إطار قانوني ملائم، والافتقار إلى المهارات اللازمة لتجار ومقدمي خدمات النقل.

٣- وعليه، قدمت اللجنة التوصيات التالية، وهي تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، إلى أن يأخذ في اعتباره الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عند تنفيذ هذه التوصيات.

---

(١) تقرير الأمانة عن "التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي" (TD/B/COM.3/EM.12/2)؛ وتقرير اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية" (TD/B/COM.3/38-TD/B/COM.3/EM.12/3)؛ وتقرير الأمانة إلى اللجنة المعنون "التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: دعم القدرة التنافسية للبلدان النامية" (TD/B/COM.3/42).

توصيات على المستوى الوطني

٤- تشجع الحكومات على تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الخدمات الداعمة ذات الصلة مثل خدمات البريد والمراسلات، وعلى الدخول في اتفاقات تعاون إقليمية، حسب الاقتضاء، بهدف تنسيق برامج الاستثمار في هذه المجالات.

٥- تحث الحكومات على فحص هياكلها الأساسية القانونية القائمة بغية تبسيطها وتكييفها مع متطلبات المعاملات الإلكترونية. وفي هذا الصدد، يتعين إيلاء الاعتبار للمبادئ التوجيهية والقواعد الدولية القائمة، مثل القانونين النموذجيين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المتعلقين بالتجارة الإلكترونية وبالتوقيعات الإلكترونية. ويلزم أيضا النظر في اعتماد معاهدات النقل الدولي القائمة التي تسمح باستخدام مستندات النقل الإلكتروني.

٦- تشجع الحكومات على تبسيط الأنظمة والممارسات الإدارية، وخاصة إجراءات الجمارك، لتيسير التجارة الإلكترونية وعمليات النقل، مع مراعاة العمل الجاري في المنظمات الدولية مثل الأونكتاد، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية.

٧- تشجع الحكومات، وإدارات الجمارك، وسلطات الموانئ، وأوساط الموانئ، ومتعهدي النقل، على اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء نظم لأوساط الموانئ والمنصات اللوجيستية لتيسير تبادل المعلومات فيما بين التجار، ومقدمي الخدمات والإدارات وذلك باستخدام المعايير النموذجية الدولية.

٨- تشجع الأطراف التجارية على تنقيح ممارساتها التجارية القائمة فيما يتعلق باستخدام مستندات النقل التقليدية القابلة للتداول وعلى الحد من استخدامها،كلما كان ذلك ممكنا. كما ينبغي تشجيع استخدام البدائل الإلكترونية لمستندات النقل التقليدية.

٩- ولضمان القدرة على التنافس وردم الهوة الرقمية في هذا الميدان، تشجع الحكومات والمؤسسات على تيسير وتعزيز التجارة الإلكترونية: (أ) بتحسين الوصل بشبكة الإنترنت وإمكانية الوصول إليها؛ (ب) بتهيئة بيئة تنظيمية تسمح بتخفيض رسوم الاتصالات السلكية واللاسلكية ورسوم استخدام شبكة الإنترنت؛ (ج) بتعزيز الوعي والتثقيف العامين بجميع جوانب التجارة الإلكترونية والفرص والفوائد التي تتيحها.

١٠- تشجع الحكومات على أن تصبح مستعملة نموذجية للتجارة الإلكترونية وعلى توفير المعلومات والخدمات إلكترونيا.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١١- يشـــجع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بغية ردم الهوة الرقمية. وفي هذا الصدد، ينـــبغي تشـــجيع المنظمات الدولية على تعزيز مساعدتها التشريعية والتقنية والمالية المقدمة إلى البلدان النامية في المجالات التالية: (أ) استعراض وتكييف القوانين والأنظمة الوطنية؛ (ب) إشاعة الوعي، وتوفير التعليم والتدريب؛ (ج) تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات؛ (د) دعم مقدمي خدمات النقل والاتصالات.

١٢- وينـــبغي للمنظمات الدولية العاملة في مجال التجارة الإلكترونية والنقل أن تتعاون وتنسق أنشطتها بغية تحسين القدرة التنافسية لممارسي التجارة وعمليات النقل في البلدان النامية.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

١٣- ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) إبقـــاء الـــتطورات المـــتعلقة بالجوانـــب الاقتصادية والتجارية والقانونية والهيكلية من التجارة الإلكترونية التي تؤثر في خدمات النقل الدولي قيد الاستعراض ورصدها، وتحليل ما تنطوي عليه من آثار بالنسبة للبلدان النامية، وكذلك جمع هذه المعلومات وتوزيعها على البلدان الأعضاء.

(ب) الاضطلاع بدراسات عن استخدام مستندات النقل التقليدية في التجارة الدولية، وخاصة بشأن مـــدى ضرورة سندات الشحن القابلة للتداول بالنسبة للتجارة الدولية المعاصرة، ومدى إمكانية الاستعاضة عنها بمستندات نقل غير قابلة للتداول، مثل سندات النقل البحرية، والبدائل الإلكترونية.

(ج) وضـــع وتوفير المواد التدريبية، عند الاقتضاء، ونشر معلومات عن أفضل الممارسات في ميدان التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي لصالح البلدان النامية بالتعاون مع المنظمات المختصة في القطاعين العام والخاص.

(د) إعداد مبادئ توجيهية لإنشاء نظم نموذجية لأوساط الموانئ ومنصات لوجستية في البلدان النامية.

١٤- وينبغي للأونكتاد، لدى القيام بهذا العمل، أن يحافظ على تعاون وثيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة مثل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع

التوصيات المتفق عليها

١- أحاطت اللجنة علما، في مداولاتها المتعلقة بتوفير التمويل العادي والإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بوثائق الأمانة المتاحة للنظر فيها في إطار هذا البند(١).

٢- وتعترف اللجنة بأن النمو الاقتصادي المستدام يرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل إنشاء المشاريع الذي يتوقف بدوره على ثقافة تنظيم المشاريع في كل بلد ومدى سهولة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها. وعلى الرغم من أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم توفر ما لا يقل عن ٦٠-٧٠ في المائة من مجموع فرص العمل، فإن المؤسسات المالية تستصعب في أحيان كثيرة إقراضها لأسباب تتعلق مثلا بارتفاع درجة المجازفة وارتفاع تكاليف المعاملات. ويمكن أن تؤدي التدابير المناسبة على صعيد السياسة العامة دورا هاما في تحسين حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل.

٣- وتتيح خدمات التمويل الإلكتروني الناشئة على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية فرصا جديدة للمشاريع في الاقتصادات النامية والانتقالية فيما يتصل بعمليات الدفع والقبض المباشرين، والاطلاع على قواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت والمتعلقة بمخاطر الائتمان، والحصول على تمويل للتجارة الإلكترونية، وتأمين الائتمان الإلكتروني، والحصول في نهاية الأمر على رؤوس أموال أطول أجلا بسرعة أكبر وتكلفة أقل. إلا أن بلوغ هذه المرحلة يتطلب من الأغلبية الساحقة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية أن تحسن تحسينا كبيرا قدرتها على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ولا سيما الإنترنت، فضلا عن حل مسألتين متصلتين بذلك هما مسألتا الثقة والمعرفة اللازمتين لممارسة التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني.

---

(١) تقرير الأمانة المعنون "تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: إمكانية الحصول على التمويل العادي والإلكتروني" (TD/B/COM.3/43)؛ وتقرير اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع (TD/B/COM.3/39-TD/B/COM.3/EM.13/3)؛ وورقتا معلومات أساسية معنونتان "الممارسات الفضلى في الابتكارات المالية من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (UNCTAD/DITE/TEB/Misc.1)، و"التمويل الإلكتروني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية" (UNCTAD/SITE/Misc.48).

٤- وعلى هذا الأساس، تقدم اللجنة التوصيات التالية داعية المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا لدى تنفيذها.

توصيات على الصعيد الوطني

٥- تشجع الحكومات على إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يسهل تطوير التمويل العادي والإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك الهياكل الأساسية مثل مكاتب الائتمان وغيرها من خدمات المعلومات ذات الصلة.

٦- تحث الحكومات، والمصارف المركزية عند اللزوم، على تشجيع المصارف التجارية على الكشف عن تكوين حوافظ قروضها بحسب حجم المشروع التجاري وجنس الزبون.

٧- تشجع الحكومات على تحسين موثوقية المعلومات المالية المقدمة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتماد اشتراطات للمحاسبة والإبلاغ تكون سهلة الاستخدام.

٨- تشجع الحكومات على دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير رؤوس أموال المجازفة وأموال الاستثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو يضمن فرصا متساوية لجميع الأطراف المشتركة في السوق. وفي حالة أقل البلدان نموا، ينبغي أن تكون لهذه الأموال الاستثمارية آجال وفترات تسديد أطول بسبب تحسين تقاسم المخاطر بين الشركاء.

٩- تشجع الحكومات أيضا على ضمان وصول خدمات المؤسسات المالية المحلية إلى شريحة النساء من منظمات المشاريع اللاتي يفتقرن إلى الخدمات وذلك بطرائق منها توفير خطوط ائتمان خاصة لمنظمات المشاريع.

١٠- يشجع القطاعان العام والخاص على تعزيز التمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق ضمان الحياد التكنولوجي للوائح المالية وعن طريق تهيئة بيئة مؤسسية داعمة تيسر عمليات الدفع الإلكتروني، والأنشطة المصرفية بواسطة الإنترنت، والمعلومات عن الائتمان الإلكتروني، وتمويل التجارة الإلكترونية، وتأمين الائتمان الإلكتروني، وغير ذلك من سبل التمويل المباشر للمشاريع.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١١- يحث المجتمع الدولي على النظر في مبادلة الديون، في إطار ميزانيات المعونة الحالية، كوسيلة لتعزيز المؤسسات المالية المحلية عن طريق تزويدها بالتمويل المتوسط والطويل الأجل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالعملة المحلية. ويمكن أيضا استخدام مبادلة الديون لتوفير خدمات تطوير الأعمال التجارية، بما في ذلك

تحسين الموارد البشرية. وبذلك يمكن أن تساهم مبادلة الديون مساهمة كبيرة في تنمية الأسواق المالية المحلية وخدمات تطوير الأعمال التجارية.

١٢- تشجع المنظمات الدولية المختصة على نشر المعلومات عن الابتكارات المالية وعلى بناء القدرات في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية من أجل تدريب موظفي المصارف التجارية على الارتقاء بخدمة المشاريع الصغيرة المتوسطة الحجم عن طريق تحسين وضع السياسات الائتمانية، وإدارة المخاطر، ونظم المعلومات والإدارة الخاصة بالائتمان، والتسويق والتوزيع الفعالين.

١٣- يشجع المجتمع الدولي على مساندة جهود البلدان النامية في مجال تطوير الهياكل الأساسية اللازمة للتمويل الإلكتروني، بما في ذلك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعلى تعزيز اعتماد التمويل الإلكتروني، عن طريق التدريب والتمويل المشترك وإقامة شراكات شتى بين مقدمي الخدمات المالية المحليين والدوليين.

١٤- يشجع المجتمع الدولي، على ضوء الدور الهام الذي يؤديه برنامج إمبريتيك في مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على المزيد من التمويل، على النظر في توفير التمويل بغية تعزيز برنامج إمبريتيك والتنفيذ الكامل للتوصيات التي قدمها مجلس التجارة والتنمية.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

١٥- ينبغي للأونكتاد:

(أ) القيام، عن طريق فريق خبرائه الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، بإتمام عمله المتعلق بتوفير إطار محاسبة سهل الاستخدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يتيح لها إعداد معلومات مالية وتجارية شفافة وموثوق بها وموحدة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في أسرع وقت ممكن؛

(ب) تعزيز برامجه الخاصة بالتعاون التقني في مجال تنظيم المشاريع، بما في ذلك بالتعاون مع مركز التجارة الدولية عند الاقتضاء، بغية تحسين الجدارة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحسينا معقولا عن طريق ربط الخدمات التي يقدمها في مجال تطوير الأعمال التجارية بالخدمات المالية، وذلك من خلال إقامة شراكات بين البرامج الوطنية، مثل برنامج إمبريتيك، والمصارف؛

(ج) رصد استحداث منتجات جديدة وآليات مالية مبتكرة متصلة ببرنامج إمبريتيك بحيث يستطيع جميع المشاركين الحصول عليها بسهولة أكبر، بما في ذلك الاستثمارات التي تراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية؛

(د) مواصلة عمله المتعلق بالروابط التجارية، بما في ذلك التعاون بين المؤسسات والشراكات، باعتبار ذلك واحدا من أنجع السبل للحصول على التمويل والتكنولوجيا والمهارات والنفاذ إلى الأسواق؛

(هـ) إدمـــاج جوانـــب الـــتمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية المتصلة اتصالا وثيقا باحتياجات المشـــاريع الصـــغيرة والمتوسطة الحجم في أنشطته الخاصة بالتعاون التقني وضمان التنسيق والتآزر بين المنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان؛

(و) إقامـــة محـــافل منـــتظمة، بما في ذلك حلقات دراسية وتدريبية على الصعيد الإقليمي، لتوعية الحكومـــات والمصـــارف المركزية ومقدمي الخدمات المالية وقطاع الشركات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمزايا التمويل الإلكتروني على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية؛

(ز) تشـــجيع الحكومـــات والمصارف المركزية والمؤسسات المالية على توفير المعلومات عن التمويل الإلكتروني لأغراض التحليل والمداولات الحكومية الدولية والتعاون التقني.

إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص

التوصيات المتفق عليها

١- أحاطت اللجنة علما بحصيلة اجتماع الخبراء المعني بإدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص، كما ترد في الوثيقة TD/B/COM.3/40-TD/B/COM.3/EM.14/3.

٢- وسلمت اللجنة بأن تعميم المنظور الجنساني في رسم السياسات وتنفيذها هو أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية. فإدراج مساهمة ورؤى وأولويات المرأة والرجل في السياسات والبرامج الاقتصادية أمر يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لنجاح هذه السياسات والبرامج ذاتها.

٣- وتبعا لذلك، تدعو اللجنة الحكومات والمجتمع الدولي والأونكتاد إلى النظر في التوصيات المقدمة من فريق الخبراء في المجالات الخمسة، وهي السلع الأساسية، والتجارة في الخدمات، والسياسات المتبعة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية المشاريع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤- وتقدم اللجنة التوصيات التالية في مجالات تنظيم المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي تدعو المجتمع الدولي، بما فيه الأونكتاد، إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عند تنفيذ هذه التوصيات.

ألف - توصيات على المستوى الوطني

٥- تستحث الحكومات على استعراض وتكييف القوانين واللوائح التجارية على النحو الذي يعزز إمكانيات وصول المرأة إلى ملكية الموارد الاقتصادية واستخدامها.

٦- تستحث الحكومات على جمع إحصاءات مفصلة بحسب نوع الجنس فيما يتعلق بتنظيم المشاريع وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تقييم تأثير السياسات التي تتبعها هذه الحكومات على الجنسين تقييما أفضل.

٧- وللتأكد من أن خدمات المؤسسات المالية المحلية تصل إلى شريحة النساء من منظمات المشاريع اللاتي لا يحصلن على ما يكفي من الخدمات، ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

'١' تشجيع المصارف التجارية على الإبلاغ عن تكوين حوافظها الائتمانية بحسب نوع جنس العميل؛

'٢' دعم الحوافز المالية المبتكرة المقدمة إلى النساء منظمات المشاريع، مثل الخطوط الائتمانية الخاصة؛

'٣' التشجيع على إقامة الروابط بين المقرضين والجهات التي توفر خدمات تنمية الأعمال التجارية من أجل دعم النساء منظمات المشاريع.

٨- وتسليما بما للمعارف وشبكة الإنترنت من أهمية، ينبغي للحكومات أن تكفل وصول النساء إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو سريع ومنصف وميسر وذلك باتخاذ كافة التدابير الملائمة.

٩- ولكفالة اغتنام المرأة الفرص التي تتيحها شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية، تشجع الحكومات على تنفيذ مختلف برامج تعزيز الوعي والتدريب الموجهة إلى المرأة خاصة في المناطق الريفية.

١٠- ولتمكين المرأة من أن تستغل استغلالا كاملا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشجع الحكومات على تيسير السبيل لمشاركة المرأة بصورة متزايدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات وذلك عن طريق تصميم السياسات التي تستهدف تعزيز اشتراك الطالبات في الدورات الدراسية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة تمثيل المرأة في الهيئات التي تتولى رسم السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

باء- توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١١- ينبغي للمنظمات الدولية ذات الصلة تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بمدراء وموظفي المصارف بغية توعيتهم باحتياجات النساء منظمات المشاريع وبالفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال خدمة هذه الشريحة التي لا تحصل على ما يكفي من الخدمات.

١٢- وتستحث المنظمات الدولية المختصة على جمع الإحصاءات المفصلة بحسب نوع الجنس في ميدان اختصاص كل منها.

١٣- ويشجع المجتمع الدولي على دعم الجهود المبذولة على المستوى الوطني في سبيل تطوير المرافق الأساسية التي تتيح وصول إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو سريع ومنصف وميسر.

جيم- توصيات موجهة إلى الأونكتاد

١٤- ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) مراعاة نوع الجنس في كافة مجالات العمل، بحسب الاقتضاء. وينبغي، عند القيام بهذا، تعيين جهة للتنسيق تعنى بنوع الجنس في كل شعبة من شعب الأونكتاد من أجل إدماج البعد الجنساني في كافة المجالات

الموضـــوعية التي تهم الشعبة دون المساس بالعمل المتعلق بالتنسيق الشامل الذي تتولاه جهة التنسيق المعنية بالمرأة والتي عينها الأمين العام؛

(ب) اســـتعراض بـــرامجه الخاصة ببناء القدرات ولا سيما برنامج تنظيم المشاريع "إمبريتيك" وبرنامج البحر المتوسط ٢٠٠٠، كي تتضمن هذه البرامج ما ينم عن الوعي بالبعد الجنساني وتكون قادرة على توفير التدريب والمشورة عـــلى الـــنحو الفعال بغية تحسين فرص وصول النساء من منظمات المشاريع إلى التمويل والتمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية؛

(ج) القيام، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، بما يلي:

'١' عمل تحليلي يستند إلى دراسة الحالات ويتصل بالعنصر الجنساني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع بيان الفرص المحددة المتاحة للمرأة في الاقتصاد الرقمي؛

'٢' وضع مؤشرات مفصلة بحسب نوع الجنس والمساهمة في جمع بيانات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات وقطـــاع الاتصـــالات السلكية واللاسلكية بغية تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المرأة وتأثير المرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

'٣' تحديد السياسات الرامية إلى إدماج المسائل الجنسانية في عملية رسم السياسات الوطنية المتعلقة بتكنولوجـــيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي والمساهمة بذلك في رفع مستوى القدرة التنافسية للبلدان النامية؛

'٤' وضـــع توصـــيات بشأن إدماج المسائل الجنسانية في السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدرج في حصيلة القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات التي ستعقد في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥.

آثار اجتماع مؤتمر الدوحة الوزاري على عمل اللجنة

الاستنتاجات المتفق عليها

١- ترحب اللجنة بالخطة المتعلقة بـ "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" (UNCTAD/RMS/TCS/1)، وهي الخطة التي تعكس المتطلبات المحددة لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، والتي نظر فيها خلال الدورة السادسة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية.

٢- وتسلم اللجنة بمساهمة برنامج عمل الأونكتاد بشأن تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية في تقصي طائفة من القضايا التي يلزم النظر فيها، وتحديد مصالح البلدان النامية، وتأمين تناول البعد الإنمائي، وتوفير المساعدة التقنية. وهذا العمل المتعلق ببناء القدرات يسعى إلى تيسير الاشتراك المتزايد للبلدان النامية في التجارة الدولية.

٣- وتدعو اللجنة الأونكتاد إلى القيام، واضعا في اعتباره احتياجات أقل البلدان نموا، بتنفيذ برنامج عمل شامل في مجال تيسير التجارة ومستفيدا من الخبرات المتراكمة لدى المنظمة دون التأثير تأثيرا سلبيا على أنشطة الأونكتاد الجارية. وسيوفر برنامج العمل هذا، تمشيا مع الفقرة ٢٧ من إعلان الدوحة الوزاري، مساعدة تقنية معززة وبناء للقدرات يكون لهما تأثير مستدام طويل الأجل بهدف زيادة التعجيل في حركة البضائع بما فيها بضائع المرور العابر، والإفراج عنها وتخليصها. ومن شأن هذا البرنامج أن يحدد أهم القضايا ويتناول مسألة تحليل السياسات وتطويرها، وتنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية. كما أن من شأنه أن يحدد احتياجات وأولويات تيسير التجارة للسماح للبلدان النامية بأن تقيم على نحو أفضل ما يترتب على توثيق التعاون المتعدد الأطراف من آثار على سياساتها وأهدافها الإنمائية.

٤- وتسلم اللجنة، علاوة على ذلك، بأهمية إيجاد وصون بيئة مواتية لتنمية التجارة الإلكترونية مستقبلا وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة ٣٤ من إعلان الدوحة الوزاري. ويلزم أن يتوفر الدعم لردم الهوة الرقمية من أجل إيجاد فرص جديدة لتوسيع التجارة. وتشدد اللجنة، لهذا الغرض، على ضرورة تقديم مساعدة معززة بموارد كافية لتلبية هذه الاحتياجات على النحو المبين في الوثيقة UNCTAD/RMS/TCS/1.

٥- ولتحقيق الفوائد القصوى في ميادين اختصاص هذه اللجنة، يشجع الأونكتاد على مواصلة التعاون مع سائر المنظمات الدولية ذات الصلة، كمنظمة التجارة العالمية، واللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات المتخصصة، حسب الاقتضاء.

٦- وتدعـــو اللجـــنة الجهـــات المانحة والبلدان التي هي في وضع يسمح لها بتزويد أمانة الأونكتاد بالوسائل والمساعدة اللازمتين للاضطلاع ببرامج معززة في مجال تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية إلى أن تفعل ذلك، على نحـــو ما هو مبين في الخطة الآنفة الذكر. ولا ينبغي أن يكون التنفيذ العملي للخطة على حساب الموارد المكرسة للعمل الجاري، وينبغي الاستفادة استفادة تامة من أوجه التآزر الممكنة.

٧- وتدعو اللجنة الأمانة إلى تقديم تقرير إلى دورتها المقبلة عن التقدم المحرز في مجالات تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١- قال **الأمين العام للأونكتاد** إن المواضيع التي ستناقشها اللجنة أساسية بالنسبة لجهود التنمية لسببين. أولهما، أنه ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا الصلة اللازمة بين بيئة الاقتصاد الكلي والأنشطة الصغيرة. وثانيا، إن المشاريع هي العناصر الفاعلة الأساسية في اقتصاد السوق، وفقا للنهج الراهن للتنمية. وهي التي تحدد ما إذا كانت استراتيجية إنمائية ما ستحرز نجاحا. ولهذا فإن التفاعل بين المشاريع والحكومات بالغ الأهمية. وفيما يتعلق بالشروط التي تحتاج إليها المشاريع لكي تتمكن من أداء دورها الإنمائي، قال إن المفاوضات التجارية، رغم ضرورتها القصوى، لا تكفي في حد ذاتها كشروط للتنمية. فالنتيجة النهائية ستتوقف، ضمن جملة أمور، على وجود قطاع إنتاجي قادر على الاستجابة سريعا للفرص الناشئة. وبدون ذلك لن يكون للفرص التجارية أي تأثير. وأشار إلى أن هناك عدة عوامل تسمح للقطاع الإنتاجي الاستجابة للفرص التجارية. وبعض هذه العوامل يعتمد على المشاريع ومنظمي المشاريع وقدرتهم الشخصية على الابتكار، لكن بعضها الآخر يتوقف على الحكومات، مثل الإدارة الجمركية الكفؤة، وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية والبنية الأساسية الإلكترونية، والتشريعات الملائمة وغير ذلك. وهذه المسائل لا يمكن حلها على المستوى الجزئي.

٢- وأطلع اللجنة بإيجاز على حالة شركة إنرون وانعكاسات إفلاسها الواسعة النطاق. وقال إنها حالة نموذجية لإخفاق إدارة الشركات على جميع المستويات. ومضى يقول إن من المثير للدهشة أن يتعرض بلد كان نموذجا لاقتصاد السوق العالمي لهذه المشاكل الخطيرة، وإن هناك دروسا كثيرة يمكن استخلاصها من حيث كفاية الإشراف والمحاسبة والإبلاغ.

٣- وأشار إلى النقاط البارزة التي تمت مناقشتها في اجتماعات الخبراء، فقال إن أحد الشواغل المحددة يتصل بتوفير التمويل الكافي، وبخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. والأهم أن هناك فجوة واضحة في التمويل الدولي: فمن جهة، يتاح التمويل الصغير للمشاريع الصغيرة؛ ومن جهة أخرى، تتوافر فرص التمويل للشركات الأكبر حجما، لكن التمويل بشروط معقولة غير متاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي حين أن هناك عقبات هامة ينبغي تذليلها، فإن باستطاعة الحكومات إنجاز الكثير من خلال العمل معا من أجل تعزيز أفضل الممارسات التي تقلل المخاطر وتكاليف المعاملات.

٤- وأخيرا، أكد أن مساعدة المشاريع على زيادة قدرتها التنافسية تدخل في صلب التنمية وأنها هي التي تحدد المنافع التي يمكن أن تترتب على مؤتمر الدوحة الوزاري وعلى متابعته.

٥- وقال ممثل **مصر**، متحدثا نيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن اجتماعات الخبراء الثلاثة التي ستستخدم توصياتها كأساس لتوصيات اللجنة في مجال السياسة العامة تعالج جميعها قضايا هامة في جدول أعمال التنمية. ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد الحاجة إلى تدعيم الهياكل الأساسية للاتصالات بصورة عامة وتيسير النقل والتجارة بصورة خاصة، وتعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تدابير الدعم الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب النظر في دور الجنسين، بحسب الاقتضاء، في النقاش الدائر بشأن التنمية، وينبغي أن يتمسك الأونكتاد بإدماج المسائل الجنسانية في مختلف مجالات عمله، كما سبق أن فعل بنجاح في مجال تنمية المشاريع.

٦- وأشار إلى أن مجموعة الـ ٧٧ تولي أهمية كبيرة للعمل الذي قام به اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقال إن هناك تكنولوجيات حديثة تشكل الساحة الاقتصادية العالمية التي تعمل فيها الشركات من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ومضى يقول إن القدرة التنافسية لأي شركة تقاس بقدرتها على الارتباط الفوري بالأسواق العالمية وتقديم السلع الجيدة. وأشار في هذا الصدد إلى أن شركات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تواجه عددا من العقبات الخاصة، مثل ضعف نمو اتصالاتها وضآلة مرافق النقل المتاحة وارتفاع تكلفتها، وصعوبة الحصول على التمويل بتكلفة معقولة. وتتطلب معالجة هذه الحالة جهدا مطردا من الحكومات الوطنية بالإضافة إلى المجتمع الدولي. ورأى أنه ينبغي أن تولي اللجنة اهتماما بهذا الموضوع في أعمالها المقبلة.

٧- وقال إن اهتمام الأونكتاد بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بالتمويل أمر جدير بالترحيب. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي أساس اقتصاداتها. وهي تساهم في النمو الاقتصادي بصورة عامة وفي توفير فرص العمل بصورة خاصة، كما تساهم في التنمية الاجتماعية. وأكد ما ذكره الأمين العام للأونكتاد من أن التحدي الحقيقي بعد الدوحة هو إعداد المشاريع في البلدان النامية للاستفادة من الإمكانيات التي قد تتيحها الفرص التجارية الدولية الجديدة.

٨- وأشار إلى أن بناء القدرة الإنتاجية أو تخفيف القيود على العرض يتطلب وجود و/أو إنشاء قطاع قوي ونشط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ثم فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي حجر الأساس بالنسبة للتنمية الاقتصادية. ولكي يزدهر هذا القطاع، يجب تهيئة الظروف اللازمة لإتاحة التمويل الذاتي، بالإضافة إلى إتاحة فرص الحصول على التمويل المحلي والدولي بشروط معقولة. وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من فجوة بين تفضيل المؤسسات المالية إقراض الشركات الكبيرة الحجم أو الحكومات من ناحية، ومحور اهتمام مخططات التمويل الصغير التي يوجهها المانحون من ناحية أخرى. والحل الأساسي في هذا الصدد هو بناء القدرات، لأن توفير التمويل وحده بدون خدمات الدعم التقني وتنمية الأعمال التجارية نادرا ما يؤدي إلى نتائج مستدامة. وتشجع مجموعة الـ ٧٧ والصين الأونكتاد على مواصلة العمل من أجل تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتدعيم قدرتها الإنتاجية عن طريق تيسير حصولها على التمويل والتكنولوجيا وما يتصل بذلك من وسائل أخرى.

٩- وفيما يتعلق بمسألة إدماج المسائل الجنسانية، يلاحظ أن المشاريع التي تنظمها النساء لم تحصل حتى الآن على الاهتمام المتضافر والمنسق الذي تستحقه. وقد أحاطت المجموعة علما بخيارات السياسة العامة والتوصيات المقترحة في اجتماع الخبراء المعقود عام ٢٠٠١، كما أن عددا كبيرا منها مدرج فعلا على جداول الأعمال الوطنية لكثير من الدول الأعضاء، بينما يجري النظر بعناية في التوصيات الأخرى لإدراجها في الاستراتيجيات الإنمائية، بحسب الاقتضاء.

١٠- وفيما يتعلق بمسألة نوع الجنس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية تلعبان دورا متزايد الأهمية في تدعيم النمو والتنمية الاقتصاديين، ولكن رغم الإمكانيات الضخمة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة إنترنت، فإن المستفيدين الوحيدين منها هم من يستطيعون الوصول إليها بأسعار معقولة ومن يعرفون كيفية استخدامها بفعالية. وفي عدد كبير من البلدان النامية، يهدد التهميش عددا كبيرا من الفقراء، الذين تشكل النساء نسبة كبيرة منهم، والذين يعيشون في المناطق الريفية ولا يستطيعون شراء الحواسيب وكثيرا ما تكون منازلهم معزولة عن شبكة الاتصالات الوطنية. ومن ناحية أخرى، أوضحت التجارب التي عرضت في اجتماع الخبراء دور التكنولوجيات الحديثة، في حالة الوصول إليها واستخدامها بسهولة، في إتاحة فرص تجارية جديدة للنساء، وبخاصة في البلدان النامية. ولهذا تؤيد المجموعة نتائج اجتماع الخبراء، مؤكدة أن المعرفة وشبكة إنترنت منافع عامة وينبغي بالتالي اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان الوصول السريع والمنصف والميسور التكلفة إلى شبكة إنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة بالنسبة للنساء.

١١- وأعرب ممثل **سري لانكا**، متحدثا نيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، عن دعمه الكامل لأعمال الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية، وهي الأعمال التي تكمل بشكل مفيد الأعمال الجارية على المستوى الإقليمي. وأثنى على نتائج اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي، وهي النتائج التي ستساعد على تشجيع استخدام التجارة الإلكترونية وتدعيم موردي خدمات النقل في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أهمية وضع إطار قانوني يسمح باستخدام الوثائق الإلكترونية للمساعدة على انتشار التجارة الإلكترونية.

١٢- وفي سياق الانكماش الاقتصادي الأخير، أكد أهمية أعمال الأونكتاد الحديثة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وشجع استمرار برامج المساعدة التقنية المؤدية إلى زيادة الجدارة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين قدرة موظفي المصارف على تقييم طلبات القروض المقدمة من هذه المشاريع. وقال إنه يمكن زيادة كفاءة هذه الأنشطة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات، وإنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد أعماله بشأن التمويل الإلكتروني لتنمية المشاريع. وأخيرا، أوصى بأن يدرج الأونكتاد البعد الجنساني في مجمل أعماله المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. واقترح أن يجري الأونكتاد دراسة تحليلية عن البعد الجنساني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، مع تحديد الفرص المتاحة للمرأة في

الاقتصـــاد الرقمي. وقال إن المجموعة الآسيوية والصين تعرب عن قلقها إزاء نقص وسوء نوعية المعلومات المتاحة عن التجارة الإلكترونية وتشجع الأمانة على مواصلة العمل في هذا المجال لكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة دوليا.

١٣- وتحـــدث ممـــثل **بنغلاديش**، نيابة عن **أقل البلدان نموا**، فأثنى على عمل اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي. وأشار إلى أن وجود نظام كفؤ لنقل السلع التصديرية أساسي لجعل المنتجات قادرة على المنافسة ولحصول الصناعات على عائدات كافية. وأشار كذلك إلى أن هناك فرقا واضحا بين التجارة الإلكترونـــية بين مؤسسات الأعمال التجارية والتجارة الإلكترونية بين هذه المؤسسات والمستهلكين. ورغم أن الـــتجارة الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين غير عملية في الوقت الراهن بالنسبة لعدد كبير من أقل الـــبلدان نموا، وذلك لعدة أسباب من بينها ضيق نطاق استخدام البطاقات الائتمانية والتجارة الإلكترونية، فإن الـــتجارة الإلكترونـــية بـــين مؤسسات الأعمال التجارية أصبحت أسلوب حياة. ثم أكد دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصادات أقل البلدان نموا. ورغم وجود أمثلة مشجعة لتمويل المشاريع البالغة الصغر في عدد من أقل البلدان نموا - وبخاصة بنغلاديش - فإن مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر تعقيدا إلى حـــد بعيد بسبب عدم قدرة القنوات المصرفية العادية على خدمة هذه الطلبات. ولهذا كرر دعم أقل البلدان نموا لنشاط الأونكتاد المستمر فيما يتعلق بموضوع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع ذلك، رأى أنه بالنظر إلى ضـــعف انتشـــار تكنولوجـــيا المعلومات وانعدام القواعد الملائمة، ينبغي توخي الحذر في استخدام التمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما فيما يتعلق بموضوع إدماج المسائل الجنسانية لتعزيز الفرص المـــتاحة، فقـــال إن أقـــل الـــبلدان نموا قامت بمبادرات مشجعة لمشاركة النساء في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛ وإن المخططات قد أظهرت أن باستطاعة النساء، لو أتيحت لهن الفرصة، القيام بنشاط هام في مجال تنظيم المشاريع. وتعتبر أقل البلدان نموا أن البعد الجنساني حاسم الأهمية في عملية التنمية، وهي تثني على الأونكتاد لاهتمامه بهذا الموضوع.

١٤- وتحدث ممثل **إسبانيا**، نيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، فهنأ الأمانة على جودة الوثائق التي أعدت لمختلف اجتماعات الخـــبراء، وأشار بصورة خاصة إلى تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١ *E-Commerce and Development Report 2001*.

١٥- وقال إن الممارسات السليمة في مجال التجارة الإلكترونية والنقل الدولي أساسية لتيسير التجارة. ومضى يقـــول إن الاهتمام الذي تجلى في اجتماع الخبراء المعقود بشأن الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على نحو ما يعكسه عدد الخبراء الحاضرين ومكانتهم الرفيعة، دليل على الأهمية الممنوحة للقضايا المطروحة. وأعرب كذلك عن تقديره للمساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد والتي ينبغي أن يستمر في توفيرها.

١٦- وأشار إلى ضرورة توفير فرص الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في الجهود المبذولة لـــزيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وقال إن العمل مطلـــوب بالـــتالي في مجالات تعزيز المؤسسات، وإنشاء نظم جديدة لإتاحة الحصول على التمويل، ووضع إطار إشرافي وتنظيمي ملائم.

١٧- وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية لإدماج المسائل الجنسانية كأساس لتنمية حقيقية ومتوازنة للمجتمع، عـــلى نحو ما يعكسه إعلان بانكوك. ومضى يقول إنه ينبغي أخذ توصيات اجتماع الخبراء بشأن إدماج المسائل الجنســـانية بعين الاعتبار في جميع مجالات عمل الأونكتاد وليس فقط في مجال عمل اللجنة. وينبغي إنشاء مركز تنسيق لرصد تنفيذ توصيات اجتماع الخبراء.

١٨- وأشـــار إلى أن البند ٧ الجديد الذي أدرج في جدول الأعمال يتناول انعكاسات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على الأونكتاد. وقال إن لدى الأونكتاد خبرة ضخمة في عدد من المجالات ذات الصلة، مثل تيسير التجارة وإنه قادر على تقديم مساهمة في تلك المجالات.

١٩- وقـــال إنـــه عند البت في المواضيع الجديدة التي ينبغي أن تدرسها اجتماعات الخبراء شبه الدائمة المقبلة، ينبغي ألا تغيب عن الأذهان عملية استعراض منتصف المدة الجارية حاليا. وأشار إلى أهمية تحديد المواضيع التي يمكن أن تشكل نقاطا محورية والمجالات التي يتمتع فيها الأونكتاد بميزة نسبية.

٢٠- وبما أن عددا كبيرا من مجالات عمل الأونكتاد متصلة بالأعمال التي يقوم بها مركز التجارة الدولية، فقد أشـــار إلى ضـــرورة الـــتعاون مع هذا المركز بغية تجنب ازدواج العمل. ومن مجالات هذا التعاون جسر التجارة الإلكترونية التابع لمركز التجارة الدولية.

٢١- وأشار ممثل **أوغندا**، متحدثا نيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى أن ثورة المعلومات قد غيرت بصورة كبيرة أسلوب إدارة الأعمال. وفي هذا السياق، قال إن هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجهها المنطقة الأفريقية وهي الحاجة الماســـة إلى تطوير مرافق نقل ملائمة وكافية لنقل البضائع والخدمات بسرعة وكفاءة؛ والحاجة الماسة إلى تطوير مـــرافق عصـــرية ميسورة التكلفة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ وتحدي تنمية الموارد البشرية في القطاعين الخاص والعام لزيادة القدرة التنافسية في الساحة العالمية.

٢٢- وتعتقد **المجموعة الأفريقية** أن إحدى العقبات الرئيسية في الكفاح من أجل البقاء والنمو والقدرة التنافسية تتعلق بفرص الحصول على التمويل بشروط معقولة. وتتطلع المجموعة إلى إحالة نتائج اجتماع الخبراء المذكور إلى مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية وترحب بجهود رئيس اجتماع الخبراء لإحالة النتائج إلى المؤتمر.

٢٣- وأشـــار إلى أن المســـألة الجنسانية وثيقة الصلة بمنظمي المشاريع وبمسألة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجـــم في ضوء أهمية دور منظمات المشاريع في التنمية الاقتصادية. ولهذا السبب، تؤيد المجموعة الأفريقية توصيات اجـــتماع الخـــبراء بشأن هذه المسألة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بإدماج المسائل الجنسانية في السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إنه ينبغي أيضا تسليط الضوء على أهمية برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك) كـــأداة لتوفير فرص العمل، وعلى الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية والتعاون بـــين بلـــدان الجنوب، وإن الشركاء الإنمائيين قد يودون في هذا الصدد توفير التمويل قصد تعزيز وتوسيع برنامج إمـــبريتيك. وأخيرا، قال إن المجموعة الأفريقية تتطلع إلى تنفيذ الأنشطة المقترحة في فترة ما بعد الدوحة، باستخدام موارد إضافية، وتنبه في الوقت ذاته إلى ضرورة الاستمرار في تنفيذ خطة عمل بانكوك بالكامل.

٢٤- وقـــال ممـــثل **الصين** إن اجتماع الخبراء المعني بالنقل والتجارة الإلكترونية قد أتاح تبادلا واسع النطاق ومتعمقا للآراء وأسفر عن اقتراحات بناءة. وأعرب عن أمله في أن تعبر نتائج أعمال اللجنة كما ينبغي عن آراء الخـــبراء. وأشـــار إلى أن التجارة الإلكترونية تتيح فرصا هائلة لكن معظم البلدان النامية تعاني من ضعف مرافق الاتصالات ومن عبء تكاليف الاتصالات المرتفعة، ومن ثم تواجه قيودا خطيرة في مجال تنمية التجارة الإلكترونية. وأعرب عن ارتياحه لأن برنامج التعاون التقني الذي اقترحه الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في المشاركة بنشاط في بـــرنامج العمل اللاحق لمؤتمر الدوحة يتضمن اقتراحا لبناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية. وأعرب عن أمله في تعبئة الأموال الكافية لهذا المشروع.

٢٥- وأشـــار ممـــثل **كوبـــا** إلى النمو السريع للتجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة وإلى مجمل أهميتها الاقتصـــادية. وقـــال إن اســـتفادة البلدان النامية من التجارة الإلكترونية تقتضي تنمية الموارد البشرية وتحسين مستويات التعليم وفرص الوصول إلى شبكة إنترنت. ولا يتطلب ذلك الحصول على معدات الحواسيب فحسب بل أيضا زيادة تطوير البنية الأساسية. وينبغي أن تشمل هذه الجهود المناطق الريفية، ولا سيما المناطق التي لا توجد فيها سوى منافذ محدودة إلى الشبكات الهاتفية أو حتى إلى إشارات الإذاعة أو التلفزيون أو لا توجد فيها مثل هذه الخدمات على الإطلاق. وأيد نتائج اجتماع الخبراء ووافق على أن للحكومات دورا ينبغي القيام به في مجال تحسين البنية الأساسية المادية والتعليمية للبلدان النامية لكي تتحقق لها الاستفادة من التجارة الإلكترونية.

٢٦- وقـــال إن حكومـــته مقتـــنعة بأهمـــية هذه العملية وإنها وضعت في ضوء ذلك برنامجا عصريا للتعليم والمعلوماتية. ويسمح هذا البرنامج للطلاب باكتساب المهارات الحاسوبية والانتفاع بها في مرحلة الدراسة الابتدائية وحتى السنوات النهائية من التعليم العالي.

٢٧- وأشار إلى أن مستويات الأمية في أمريكا اللاتينية أعلى من المتوسط العالمي، مما يشكل عقبة إضافية أمام تنمية التجارة الإلكترونية. وأشار إلى وجود حاجة كبيرة إلى دعم من المجتمع الدولي. وقال إن نقل المعرفة ورؤوس

الأمـــوال بين مشاريع البلدان الصناعية ومشاريع البلدان النامية مهم لكن علاقات التعاون بين بلدان الجنوب لها أهمية قصوى أيضا.

٢٨- وأشار إلى أن تقرير اجتماع الخبراء يوضح الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على التمويل وضمانات الائتمان. وقال إن هناك أهمية قصوى لأن تبحث الحكومات عن حلول لمشكلة تمويـــل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن نقص الشفافية يعوق التقييم الائتماني للمشاريع الصغيرة والمتوســـطة الحجم، ونتيجة لذلك، عادة ما تعرض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم شروط غير مؤاتية. وأشار إلى أهمية إدماج المسائل الجنسانية ليس كمسألة مبدأ فحسب بل أيضا احتراما لإسهام النساء بصورة عامة، ومنظمات المشاريع بصورة خاصة، في التنمية الاقتصادية. وأيد توصيات اجتماع الخبراء المشار إليه.

الفصل الثالث

التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٩- كان أمام اللجنة، بصدد نظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية" (TD/B/COM.3/38-TD/B/COM.3/EM.12/3)

"التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية" (TD/B/COM.3/42)

٣٠- عـــرض **ممثل الأمانة** هذا البند، فأشار إلى أهمية قطاع النقل في عملية العولمة والتنمية. وقال إن التغيرات التكنولوجـــية والتنظيمـــية في ميدان النقل تستند بدرجة كبيرة إلى متطلبات التجارة بين الشرق والغرب، لا إلى متطلباتها بين الشمال والجنوب. وبين أنه يتعين على البلدان النامية أن تتحمل تكاليف نقل أعلى، وأن قطاع النقل نفسه غير قادر على النهوض بدوره كعامل حفاز للتجارة والتنمية في البلدان النامية إلا بدرجة محدودة. وقال إن عمليات استخدام التجارة الإلكترونية في ميدان النقل لا تعمل فقط على رصد كفاءة قطاع النقل، بل تتيح أيضا لموردي خدمات النقل القائمة على المعرفة في البلدان النامية فرصا لتوسيع نطاق أنشطة النقل التقليدية، كعمليات وكلاء الشحن، بحيث تشمل خدمات النقل والإمداد، وهي خدمات ذات قيمة مضافة. وهناك في الوقت ذاته قيود قانونية تؤثر سلبيا في عمليات استخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية في مجال النقل. وأوضح أن أوجه القصور هـــذه تتصـــل بوجه خاص بعدم وجود إطار تشريعي تمكيني. وما زالت القواعد الحالية ورقية وغير مفضية إلى الاستعاضة بالكامل عن مستندات النقل التقليدية ببدائل إلكترونية. وكذلك، فإن الممارسات المستندية ما زالت تفضل استخدام مستندات النقل القابلة للتداول، لا سيما في البلدان النامية، على الرغم من أن مستندات الملكية غير لازمة حقا في المعاملات التجارية، إذ لا يكون ثمة نية في تغيير الملكية أثناء عملية النقل.

٣١- ووجه النظر إلى ضرورة ألا تعمل الحكومات على توفير الهياكل الأساسية فحسب، بل أيضا على إجراء إصـــلاحات في سياساتها العامة بهدف زيادة كفاءة قطاع النقل. وأشار في هذا السياق إلى ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بالوصول إلى الأسواق، وهو موضوع جرى بحثه على الصعيد العالمي في منظمة التجارة العالمية في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس). كما تدعو الضرورة، بالقدر ذاته، إن لم يكن بقدر أكبر، إلى

اتخاذ تدابير في مجال السياسات العامة بهدف تحسين القدرات التجارية لدى متعهدي النقل الوطنيين. وسيلزم دعم هـــذه السياسات من قبل المجتمع الدولي، بما فيه الأونكتاد، من خلال تدابير تستهدف الاستخدام الأمثل للهياكل الأساسية الحالية. وتشمل هذه التدابير بوجه خاص بناء القدرات المؤسسية وإصلاح اللوائح التنظيمية، فضلا عن التشـــجيع على استخدام تطبيقات التكنولوجيا المستدامة من خلال نقل الدراية الفنية ومن خلال التدريب. ونوه بـــأن هذا النهج في زيادة الكفاءة يتجلى أيضا في توصيات فريق الخبراء الموجهة إلى متعهدي النقل والحكومات والمجتمع الدولي، بما فيه الأونكتاد.

٣٢- وتحدثت ممثلة **كندا** بصفتها **رئيسة اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية**، فأفادت بأن الاجتماع قد درس أثر التجارة الإلكترونية في خدمات النقل الدولي، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والتشغيلية والقانونية. وقالت إن مشاركة ٨٠ خبيرا من القطاعين العـــام والخـــاص في ٥٥ بلدا، ومشاركة ممثلين من منظمات حكومية دولية ووكالات متخصصة ولجان إقليمية ومـــنظمات غير حكومية، قد أتاحت مجالا لمعالجة الموضوع معالجة شاملة ومتوازنة. وظهر مما أدلي به من بيانات وطنـــية وإقليمـــية أن ثمة تفاوتات واسعة فيما بين البلدان النامية في مستويات التنمية لديها فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونـــية، نتـــيجة لعـــدم كفاية الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والاتصالات والقوانين، ونتيجة لعدم توافر الحواسيب وعدم إمكانية استخدام الإنترنت إلا بدرجات محدودة، ولقلة المعرفة الأساسية.

٣٣- وذكرت أن متعهدي النقل الرئيسيين من البلدان المتقدمة قد استحدثوا شبكات للمعلومات والاتصالات بواسطة الإنترنت، وهم يستخدمونها بنجاح كجزء لا يتجزأ من أعمالهم التجارية، ويعملون على إقامة شراكات مع عملائهم وعلى وضع اتفاقات لتبسيط إجراءات ترتيب خدمات النقل. وشجعت البلدان النامية على استخدام هذه التكنولوجيا في سبيل تحسين خدمات النقل لديها. وكذلك فإن تطوير نظم أوساط المرافئ يتيح إمكانية تبادل المعلومات بين الشركاء الرئيسيين داخل الميناء، وهم إدارات الجمارك وغيرها من الإدارات، وشركات النقل عبر المحـــيطات، ومتعهدو النقل البري، ومشغلو محطات الموانئ، ووكلاء الشحن، وأوساط التجار، كما يتيح إمكانية تحســـين كفاءة النقل. وربما تكون هذه النظم موضع اهتمام بالنسبة للبلدان غير الجزرية، فهي تيسر نقل بضائع المرور العابر من الموانئ وتزيد من أمن مستنداتها.

٣٤- ومن بين التدابير المطلوب اتخاذها في سبيل إزالة التباينات ما يلي: الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة بالـــنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الصعيد الوطني؛ وإيجاد بيئة للوائح التنظيمية تفضي إلى تخفيض رسوم استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات بواسطة الإنترنت؛ وسن تشريعات ملائمة. وذكرت أن ثمة قدرا من التقدم قد أحرز فيما يتعلق بالمسائل القانونية: وثمة عدد من الحكومات قد سنت أو هي بصدد سن تشريعات لتكييف قوانينها مع مقتضيات التجارة الإلكترونية، لا سيما عن طريق معالجة بعض القضايا كضرورة

إصدار مستندات "مكتوبة" و"موقعة" و"أصلية". وأوضحت أن هذه الشروط القانونية الواردة في القوانين الوطنية وفي الاتفاقيات المتعلقة بالنقل تعرقل تنمية التجارة الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، يواجه قطاع النقل تحديا خاصا من حيث الاستعاضة عن مستندات النقل القابلة للتداول، كسندات الشحن، ببدائل إلكترونية. وقد تبين أن هذه المستندات القابلة للتداول قد استخدمت في حالات كثيرة دون أن يكون ثمة لزوم لها فعلا. ويتطلب ذلك من الأطراف التجارية إجراء تغيير في موقفها ونهجها فيما يتعلق بممارساتها المستندية. ومن الواضح أن استخدام المستندات غير القابلة للتداول سييسر الانتقال إلى التجارة الإلكترونية.

٣٥- وقالت إن توصيات الاجتماع تؤكد ضرورة الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من أجل ترشيد الصكوك القانونية الأساسية وتكييفها، ومن أجل تبسيط اللوائح والممارسات الإدارية، ومن أجل زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في خدمات النقل، ومن أجل التعليم والتدريب. والمطلوب من الأونكتاد تحديدا استعراض التطورات وتقدير مدى ما يترتب عليها من آثار بالنسبة للبلدان النامية، وإعداد دراسات فيما يتعلق باستخدام مستندات النقل التقليدية، وتقديم الإرشاد بشأن وضع نظم أوساط الموانئ، كما يطلب منه وضع مواد تدريبية. وكررت دعوة الخبراء إلى وضع آلية مناسبة للمتابعة بما يكفل استفادة البلدان النامية من التغير التكنولوجي الذي يؤثر في النقل، ومنعا لزيادة تهميش هذه البلدان.

٣٦- وتحدث ممثل **المغرب** نيابة عن **المجموعة الأفريقية**، فقال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما برحت تستخدم بشكل متزايد في جميع خدمات النقل والإمداد، وإنها قد غيرت طريقة عمل جميع المتعهدين والمشغلين. غير أن تطبيق هذه التكنولوجيا على الخدمات المتصلة بالنقل في أفريقيا لم يكن إلا تطبيقا هامشيا، نظرا إلى عوامل متعددة، كعدم كفاية الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والاتصالات والقوانين، ومحدودية إمكانية استخدام شبكة الإنترنت وارتفاع كلفة الوصل بها، وقلة المهارات. وقال إن التجارة الإلكترونية تتيح فرصا هائلة لإشراك البلدان الأفريقية في النظام التجاري الدولي وتخفيض الكلفة المرتفعة للنقل في تجارتها. وأكد في هذا الصدد ما لتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات من أهمية في تحسين أداء الهياكل الأساسية القائمة حاليا، كالموانئ. وأعرب عن تأييده لاجتماع الخبراء في التوصية التي أصدرها، ونوه بأهمية أن تنسق الحكومات بين الاستثمارات في الهياكل الأساسية للنقل وفي التكنولوجيا الجديدة، وأن تكيف هياكلها الأساسية مع متطلبات المعاملات التجارية الإلكترونية، وأن تولي اهتماما خاصا لتخفيض كلفة الوصل بشبكة الإنترنت والاتصال بواسطتها. وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تكثف مساعدتها الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمات النقل الدولي والخدمات اللوجستية. ونوه بوجه خاص بما يجري الاضطلاع به من دراسات بشأن وضع البدائل لمستندات النقل التقليدية وبشأن استحداث نظم نموذجية لأوساط الموانئ تساعد البلدان على الاستفادة من التجارة الإلكترونية بدرجة أكبر. واختتم بيانه معربا عن ارتياحه لإدراج التجارة الإلكترونية في برنامج المساعدة التقنية المقترح الذي يجري النظر فيه عملا بإعلان الدوحة.

٣٧- وتحدث ممثل **باراغواي** نيابة عن **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي**، فقال إن استخدام وسائط الاتصال القائمة على التكنولوجيا الرقمية هو حقيقة واقعة في مدن أمريكا اللاتينية، على نحو ما تبينه الزيادة في استخدام البريد الإلكتروني والإنترنت من قبل شريحة كبيرة من الجمهور، وعلى نحو ما يظهر من عدد المواقع التي تشغلها على شبكة الإنترنت الغرف التجارية لمدن كثيرة، وما تتصف به هذه المواقع من سمات تفاعلية هي مثار اهتمام بالنسبة لأعضاء هذه الغرف. وتمثل تجارة بلدان أمريكا اللاتينية حوالي ٥,٤ في المائة من التجارة العالمية، وتفيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع التجارة الدولية لهذه البلدان، مقاسة من حيث القيمة، ينقل بحرا، في حين أن النسبة المئوية لدى بعض البلدان تتجاوز ٩٠ في المائة. ويتراوح نصيب البلدان غير الساحلية بين الربع والثلث، وهو يقل عن ذلك بالنسبة للمكسيك، نظرا لكثافة حركة تجارتها البرية مع الولايات المتحدة. وقد بادرت بلدان أمريكا اللاتينية إلى استخدام وسائط الاتصال القائمة على التكنولوجيا الرقمية، بما يتفق مع احتياجاتها التجارية ودرجة التنمية فيها. وبين أن ما انتهج عبر العقد الماضي من سياسات أكثر انفتاحا نحو التجارة الدولية كان يرفده الأخذ بتكنولوجيات المعلومات الرقمية الجديدة في القطاعين العام والخاص. وعلى سبيل المثال، فإن أحد برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية، وهو برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، الذي يعمل على تحقيق الكفاءة في عمليات التخليص الجمركي للبضائع، يجري تنفيذه في ثمانية من بلدان المنطقة. وتوجد لدى كثير من سلطات الموانئ مواقع على شبكة الإنترنت ترد فيها خدماتها وتعريفاتها وإحصاءاتها. وإحدى كبريات شركات النقل البحري في القطاع الخاص تستخدم بوابة على الإنترنت في عملياتها، ويقوم أحد مشغلي محطات نقل الحاويات في بوينس آيرس بتوفير خدمات القيمة المضافة من خلال موقعه على الشبكة. كما أحرز مؤخرا تقدم في بعض البلدان في اعتماد تشريعات تتيح استخدام التوقيعات الإلكترونية. غير أنه لم يفلح سوى عدد قليل من سلاسل النقل والإمداد، كالسلسلة المعنية بمركزات الحمضيات، في تحقيق التكامل بين المعلومات التجارية والمعلومات المتعلقة بالنقل. وهذا مجال يمكن أن يستفيد منه التجار الآخرون، ويمكن فيه زيادة قدرة المنتجات على المنافسة في الأسواق العالمية. واختتم الممثل بيانه بالإعراب عن تأييده للأونكتاد على ما يقوم به من عمل بشأن نظم أوساط الموانئ، والتدريب على وضع هذه النظم موضع التنفيذ، وإجراء الدراسات عن استخدام مستندات النقل التقليدية وبدائلها الإلكترونية، وإصدار تراخيص نقل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مما سيساعد على تنويع استخدام التجارة الإلكترونية.

٣٨- وتحدثت ممثلة **سري لانكا** نيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، فشددت على ما لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهمية في ضمان كفاءة تشغيل سلاسل النقل وسرعة تبادل المعلومات والمستندات بين المشغلين. وقالت إن بلدان المجموعة الآسيوية هي فعاليات رئيسية في التجارة الدولية، حيث استأثرت بنسبتي ٢٢ في المائة من صادرات العالم و١٨,٣ في المائة من وارداته في عام ٢٠٠٠. وعلى وجه الخصوص، فقد أولى عدد من البلدان الآسيوية الأولوية للتجارة الإلكترونية، مما عاد عليها بالمنفعة الاقتصادية من خلال اندماجها في سلاسل

الإمداد الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن توافر خدمات النقل الموثوقة قد شجع على الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن ثمة بلدانا أخرى في المنطقة تفتقر إلى الهياكل الأساسية والمهارات اللازمة، مما حال دون استغلالها للفرص الجديدة التي تتيحها التجارة الإلكترونية. وبينت أن توصيات اجتماع الخبراء قد جاءت في محلها تماما، وهي تتضمن توجيهات بشأن التدابير المطلوب اتخاذها من أجل بناء القدرات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والشركات التجارية العاملة في مجال التجارة والنقل الدوليين. ولذلك فهي تؤيد تماما اجتماع الخبراء فيما قدمه من توصيات. واختتمت بيانها مبدية استحسانها للجزء دال من مقترح المشروع المعنون 'بناء القدرات والتعاون التقني من أجل البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعما لمشاركتها في برنامج عمل الدوحة الصادر عن اجتماع منظمة التجارة العالمية' بوصفه خطوة إلى الأمام في ترويج التجارة الإلكترونية واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الدولي.

٣٩- وتحدث ممثل **إسبانيا** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، فأكد أن استخدام التجارة الإلكترونية في النقل سييسر التجارة الدولية في السلع والخدمات، وسيحسن بالتالي قدرة صادرات البلدان النامية على المنافسة في الأسواق العالمية. وأعرب عن استحسانه لما أولاه إعلان الدوحة من اهتمام بالتجارة الإلكترونية وتيسير التجارة، وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن للأونكتاد دورا هاما يؤديه في مساعدة البلدان النامية في المفاوضات القادمة. وأعرب عن تأييده لاجتماع الخبراء على ما قدمه من توصيات للحكومات والمؤسسات التجارية، وللمجتمع الدولي من أجل تعزيز مساعدته التشريعية والمالية، وللأونكتاد من أجل إجراء دراسات منهجية في ميدان التجارة الإلكترونية، وعرض مبادرات في هذا الميدان في سبيل تحسين عمليات النقل في أقل البلدان نموا وتحسين التجارة فيها، وإعداد مبادئ توجيهية فيما يتعلق بنظم أوساط الموانئ والخدمات اللوجستية.

٤٠- وتحدث ممثل **الولايات المتحدة**، فقال إن اجتماعا برعاية وزارة الزراعة بالولايات المتحدة قد عقد في أروشا بتنزانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في إطار التدخلات في حالات الطوارئ في شرق أفريقيا، وخلص إلى نتائج تدعم استخدام الحاسوب في تحسين الكفاءة في ميدان النقل، بما يتفق بالتالي مع ما خلص إليه اجتماع الخبراء من نتائج. وبين أن نتائج اجتماع أروشا قد أكدت أنه يمكن تحسين أداء الموانئ عن طريق استخدام مستندات مبسطة وتداولها بواسطة الحاسوب. وأوضح أن الارتقاء بإجراءات التخليص الجمركي، بتطبيق أساليب تشغيل على مدار الساعة، وإصدار مستندات صالحة لعدة رحلات وتداولها بواسطة الحاسوب، هي أمور تسهم أيضا في زيادة كفاءة النقل. وقال إن الاجتماع خرج بتوصيات أخرى تتعلق بوجوب استخدام نظم تعقب البضائع، كنظام المعلومات المسبقة عن البضائع الذي وضعه الأونكتاد، وتجميع البيانات ونشرها من خلال رابطات شركات النقل باستخدام قواعد بيانات حاسوبية.

٤١- وتحدث ممثل **بنغلاديش**، فأشار إلى ارتفاع تكاليف النقل في أقل البلدان نموا، وشدد على أن عدم كفاءة إجراءات التجارة يحد من إمكانات التجارة الإلكترونية. وأوضح أن المشكلة أكثر تعقيدا مما هو معترف به عادة، وأن عدم تكافؤ فرص الوصل بشبكة الإنترنت والاتصال بواسطتها هو من المشاكل الرئيسية في أقل البلدان نموا. واختتم بيانه بالتشديد على المسائل المتصلة بنوعي التجارة الإلكترونية، وهما التجارة بين الشركات والمستهلكين والتجارة فيما بين الشركات.

٤٢- وواصلت اللجنة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٤٣- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، توصيات متفقا عليها بشأن هذا البند (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الرابع

تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٤- عرضت على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع" (TD/B/COM.3/39)؛

"تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: إمكانية الحصول على التمويل والتمويل الإلكتروني - مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.3/43)

٤٥- لخص **ممثل الأمانة** القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالتمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشدد على الحاجة إلى العمل على المستويين الكلي والجزئي من أجل تحقيق أهداف التنمية. وقال إن لقضايا السياسة العامة الكلية، مثل نسب كفاية رأس المال التي حددتها لجنة بازل، تأثيرا مباشرا على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بإمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل. وأوضح أن الجمع المناسب بين مرونة الأنظمة المالية التي تتيح تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتكلفة معقولة مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الإشراف المالي الحصيف الذي يكفل الاستقرار المالي من أجل تجنب تعرض النظام للخطر هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتهيئة بيئة تمكينية. كما تشجع الحكومات على تجنب الاقتراض المفرط من المصارف التجارية بغية تجنب استبعاد القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٦- وأضاف قائلا إنه تم في البلدان المتقدمة تذليل العديد من العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بإمكانية الحصول على التمويل، وإن هناك حاجة لإيجاد سبل لنقل هذه الدروس المستفادة إلى البلدان النامية. وينبغي أولا أن تعمل المصارف على إقامة شراكات مع موردي خدمات الأعمال التجارية من أجل تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتلك الخدمات التي تحسن جدارتها الإئتمانية. ويمكن ثانيا تحسين المعلومات المالية التي تقدمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الأخذ بنظم محاسبية ملائمة للمستخدمين. ثالثا، تشجع المؤسسات المالية الدولية على بذل جهود شاملة ومتسقة لبناء القدرات من أجل

تدريب العاملين في المجال المصرفي التجاري في البلدان النامية على التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ويمكـــن للأونكـــتاد، من خلال عقد الحلقات الدراسية الاقليمية، أن يسهم في إشاعة الوعي بالتدابير التي يمكن اتخاذهـــا في مجـــال اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل تسجيل النقاط في تقييم الجدارة الإئتمانية، وتقيـــيمات درجة الجدارة الائتمانية الخارجية، وتقييم المخاطر تقييما ذاتيا. ويلزم مراعاة نوع الجنس في برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

٤٧- وفـــيما يتعلق بالتمويل الإلكتروني، قال إن للبيئة التشغيلية للتمويل الإلكتروني أهميتها، بما في ذلك بيئة خدمـــات الاتصالات، والوصل بواسطة شبكة الإنترنت، وتوفر إطار قانوني ملائم يستند إلى أنظمة نقدية ومالية محـــايدة تكنولوجـــيا. وفي المراحل الأولية من عملية التمويل الإلكتروني، تتمثل أهم القضايا بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إمكانية الوصول إلى نظم مدفوعات محلية وإقليمية وعالمية تقوم على استخدام شبكة الإنترنت، والاستفادة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتم بواسطة هذه الشبكة، والوصول إلى قواعد البيانات الناشئة من خلالها بشأن المعلومات الإئتمانية وتقديرات الجدارة الإئتمانية للمشاريع لكي تصبح مؤهلة للحصول على التمويل التجاري الإلكتروني، وضمان الإئتمانات الإلكترونية، وغير ذلك من أشكال تمويل المشاريع تمويلا إلكترونيا قصير الأجل. ويمكن لمعالجة التباين في المعلومات بشأن المخاطر التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجـــم نتيجة لاستخدام التقنيات الأقل تكلفة للبحث عن البيانات الإلكترونية أن تفتح أمام المشاريع الصغيرة والمتوســـطة الحجم فرص الحصول على تمويل إلكتروني من مصادر أجنبية بشروط أكثر تنافسية. وهذا يمكن أن يـــؤدي بدوره إلى ممارسة ضغوط تنافسية على الموردين المحليين للخدمات المالية وأن يخفض تكاليف الإئتمانات الـــتجارية المـــرتفعة على نحو مفرط في العديد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن شأن الحصول على معلومات أفضل عن أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ووضعها المالي أن يؤدي في النهاية إلى تحسين صورتها من حيث المخاطر التجارية وأن يكون له أيضا تأثير مفيد على مؤشرات المخاطر السياسية الخاصة ببلدان الموطن التي تنتمي إليها هذه المشاريع. ونتيجة لذلك، قد تبدأ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في النهاية في الحصول على المزيد من رأس مال المخاطرة وغير ذلك من أشكال التمويل والاستثمار الأطول أجلا.

٤٨- وتحدث ممثل **بلجيكا** بصفته **رئيس اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع،** فأجرى استعراضا عاما لقضايا تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تم بحثها في اجتماع الخبراء. وقال إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل قطاعا رئيسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث إنها توفر نسبة الثلـــثين من مجموع الأعمال؛ ويعتبر الحصول على التمويل عاملا حاسما يحدد نجاح هذا القطاع. وقال إن اختيار هذا الموضوع قد جاء في حينه، إذ لا يوجد سوى القليل جدا من المحافل الأخرى التي يمكن فيها معالجة مشاكل الـــتمويل والـــتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم معالجة مباشرة، مقارنة بالتمويل الدولي أو

بالتمويل الجزئي. وقد تم التركيز على إيجاد حلول عملية للعقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصـــول على التمويل، وهي عقبات تتمثل في ارتفاع درجة المخاطر المتصورة، والتباين في المعلومات، وارتفاع تكاليف التعاملات، والافتقار إلى هياكل الشركات المصرفية المناسبة أو العاملين في المجال المصرفي الذين يتمتعون بالخبرة في مجال العمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن العديد من الابتكارات المالية التي نظر فـــيها اجتماع الخبراء تتعلق بخفض تكاليف ومخاطر إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهناك أمثلة عن المؤسسات المالية المحلية الناجحة في البلدان المتقدمة قد أثبتت أن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يتحول إلى نشاط تجاري مربح جدا إذا ما تم اعتماد استراتيجية صحيحة واستخدام تكنولوجيا المعلومات على الـــنحو المناســـب. كما أن التدابير ذات الصلة، إذا ما تم تكييفها بشكل مناسب، يمكن أن تنقل إلى حد ما إلى البلدان النامية. وقد نظر اجتماع الخبراء أيضا في مصادر التمويل البديلة، مثل رأس مال المخاطرة، التي تعتبر مهمة في بعـــض البلدان المتقدمة ولكنها هامشية في البلدان النامية. وفي حالة أقل البلدان نموا، ثمة حاجة خاصة لتمويل الاســـتثمار المشـــترك بـــين القطاعين العام والخاص. كما نظر اجتماع الخبراء في العناصر المكملة للتمويل، مثل مخططات الإيجار (مع خيار الشراء) والقروض والضمانات المتبادلة. وهذه توفر سبلا مفيدة لتقاسم المخاطر ولكنها تنطوي على مخاطر معنوية وعلى انتقاء سلبي. وقال إنه قد أحال النتائج التي خلص إليها اجتماع الخبراء إلى أمانة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في آذار/مارس في مونتيريه بالمكسيك.

٤٩- وتحـــدث ممثل **الفلبين**، بصفته **رئيسا مشاركا لاجتماع الخبراء**، فألقى نظرة عامة على مسائل التمويل الإلكتروني التي تمت مناقشتها في اجتماع الخبراء. وقال إن التمويل الإلكتروني قد تجاوز المدفوعات الإلكترونية عبر الإنترنـــت وبطاقات الائتمان فأصبح أداة للتنمية الاقتصادية. وفي حين أن التمويل الإلكتروني لا يزال في مراحله الأولى في العديـــد من البلدان النامية، فإنه قد يهيمن على الشؤون المالية العالمية وبالتالي يؤثر في نهاية الأمر على الأعمـــال التجارية التي تقوم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على نطاق عالمي. وتحتاج هذه المشاريع إلى التغلـــب بســـرعة عـــلى أية عقبات تحول دون استخدام التمويل الإلكتروني لكي لا تهمش في الأعمال التجارية والـــتجارة الدولـــية. واستخدام التكنولوجيات الجديدة القائمة على الإنترنت يمكن أن يساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التغلب على مشاكل تباين المعلومات بوصف ذلك خطوة من الخطوات الرئيسية في الوصول إلى كـــل مـــن التمويل والتمويل الإلكتروني. والتمويل الإلكتروني لن يأتي بأي تمويل جديد للمشاريع الصغيرة والمتوســـطة الحجـــم إذا ظلت مخاطرها الائتمانية كما هي. وعليها أن تغير ثقافتها في مجال الأعمال، وأن تحسن إدارتهـــا، وتدخل قواعد بيانات لمعلومات الائتمان. ويحتاج موردو الخدمات المالية إلى رفع مستوى كل من رأس مـــالهم البشري والمادي قصد توفير الخدمات على الشبكة مباشرة، وتركيز جهودهم على تطوير خطوط التمويل الإلكـــتروني فيما بين المشاريع التجارية، والتركيز بشكل خاص على تطوير التمويل الإلكتروني لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٠- وقال ممثل **إسبانيا**، متحدثا باسم **الاتحاد الأوروبي**، إن الحصول على التمويل هو حاجز من الحواجز الرئيسية التي تعترض سبيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبشكل خاص بالنسبة للشركات الحديثة الإنشاء والشركات التي تديرها نساء. ولما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هامة لخلق فرص العمل، فإنه من الأهمية بمكان أن تتناول الحكومات والمؤسسات المالية مسألة حصول هذه المؤسسات على التمويل والتمويل الإلكتروني. والتدريب والتعريف بالتمويل الإلكتروني هما نشاطان أساسيان من الأنشطة اللازمة لتعزيز استخدام التمويل إجمالا وتخفيض تكاليف التعاملات وتحسين الفعالية. وتتمثل المهام الرئيسية في هذا المجال في تعزيز القدرات المؤسسية للوسطاء الماليين وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة، وتبادل المعلومات عن الآليات المبتكرة، وتعزيز الإطار التنظيمي المالي من أجل تفادي المخاطر التي تهدد النظام.

٥١- وقال ممثل **باراغواي**، متحدثا باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**، إن تشجيع المؤسسات المالية المحلية على خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتكلفة معقولة يعتبر مشكلا رئيسيا. ولاحظ أنه في حين تعد الأنظمة المالية السليمة هامة للاستقرار المالي، إلا أن الأمر ما زال يحتاج إلى قيام الحكومات والمؤسسات المالية الدولية بالكثير والكثير لتشجيع المصارف المحلية على خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتكلفة معقولة. والتمويل الإلكتروني بدأ يترسخ في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، ولكن الأمر يحتاج إلى الكثير لتطوير المدفوعات الإلكترونية المحلية وضمان الائتمان الإلكتروني وخدمات تمويل التجارة الإلكترونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه مقدمو الخدمات المالية المحليون تحديات عالمية. ويمكن إدراج المشاريع المحلية في قواعد البيانات العالمية، بما يحسن الشفافية ويقلل من تكلفة الاقتراض على الرغم من تصنيف درجة المجازفة السياسية غير الملائمة على المستوى الوطني. وستتوقف جدوى مؤتمر المكسيك على جهود البلدان التي بإمكانها أن تكفل اتخاذ إجراءات معقولة على جميع المستويات - الكلية والجزئية على السواء.

٥٢- وقال ممثل **زمبابوي**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، إن الوصول إلى التمويل يتوقف على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى وجود قطاع مالي جيد التنظيم. وقال إن قطاع الخدمات المالية يحتاج إلى التشجيع على النظر بجدية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو في حاجة إلى العمل على نحو وثيق مع هذه المشاريع للأخذ بأساليب الائتمان العصرية من أجل تحسين إدارة مخاطر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي نفس الوقت تقديم التمويل لها بتكلفة معقولة. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج مستدامة وتخفيض التكاليف. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج أيضا إلى دعم في هذا الخصوص. فالعديد منها ليست لديه خبرة في العمل مع المصارف ويجد صعوبة في التعامل معها. ومن شأن المساعدة التقنية من خلال برامج مثل "برنامج تنظيم المشاريع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" أن تكون قيمة جدا في مساعدة هذه المشاريع على الحصول على الائتمان الرسمي. والوصول إلى التمويل الإلكتروني يستعصي على معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، ولتغيير هذا الوضع، من الضروري أولا معالجة مسائل ما يسمى "الفجوة الرقمية" والوصول إلى

تكنولوجـــيا المعلومات والاتصالات وخدمات الإنترنت. غير أنه توجد عدة أمثلة لمخططات للائتمان الصغير في أفريقـــيا أفـــادت بـــنجاح من خدمات الإنترنت. والتوافر المباشر على الشبكة للمعلومات عن مخاطر الائتمان والمعلومـــات المالية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أساسي للوصول إلى تسهيلات التمويل الإلكتروني والمدفوعـــات الإلكترونية. وللدعم التقني الدولي لكل من الوسطاء الماليين الأفارقة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا أهميته. وفيما يتعلق بمؤتمر مونتيري، قال إن المجموعة الأفريقية تنتظر نتائج عملية من هذا المؤتمر.

٥٣- وأشـــارت ممـــثلة **سري لانكا**، متحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إلى الحاجة إلى زيادة الوعي بتكنولوجيات التمويل الإلكتروني. وأضافت أنه من الأهمية بمكان أن تشارك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بنشـــاط في الـــتجارة الإلكترونـــية، وأن الأمر يحتاج في ذلك إلى التدريب والخدمات الاستشارية، وكذلك إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويلزم أن تقوم المؤسسات المحلية بتوفير أدوات مـــن قبـــيل الدفع المباشر على الشبكة وتصنيف الائتمان المباشر وقواعد بيانات المعلومات عن المخاطر. ويحتاج الأمر إلى الكثير لجعل المصارف الآسيوية أكثر وعيا باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويلزم أن يقـــوم الأونكـــتاد، وغيره من المنظمات الإنمائية، بتوفير المعلومات عن أحدث الابتكارات وأفضل الممارسات للمؤسســـات المالـــية المحلـــية في الـــبلدان النامية. وتشمل المجالات التي هي بحاجة إلى عناية خاصة زيادة الوعي بالابـــتكارات المالـــية الموجهة نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واستخدام هذه الابتكارات، والجمع بين خدمات المشاريع والخدمات المالية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولاحظت أيضا أهمية تشجيع جمع ونشر البيانات ذات الصلة بالتمويل الإلكتروني وبالتجارة الإلكترونية.

٥٤- وقـــال ممثل **بنغلاديش** إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هامة جدا في نشر التكنولوجيات الجديدة وهي كثيرا ما تكون مستخدمة فعالة جدا لرؤوس الأموال. وكثيرا ما يشكل انعدام كفاءة الوسطاء الماليين المشكلة الرئيسية التي تحول دون وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل وإلى التمويل الإلكتروني، وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى استكشاف مخططات تمويل بديلة ومبتكرة، وبشكل خاص مخططات تستخدم شبكة الإنترنت التي هي من الوسائط الممتازة للنقل السريع للمعلومات المالية والمعلومات عن المخاطر فيما يتصل بالمشاريع الصغيرة والمتوســـطة الحجم، مما ييسر بالتالي حصول هذه المشاريع على التمويل. ونظرا للمستوى المتدني جدا لاستخدام وســـائل الاتصال والنفاذ إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا، فلا بد من توخي الحذر إزاء الآفاق المرتقبة في الأجل القريب للتمويل الإلكتروني في هذه البلدان. وأخيرا، لاحظ أن أسواق رؤوس الأموال تلعب دورا هامشيا في أقل البلدان نموا في توفير التمويل.

الجلسات غير الرسمية

٥٥- واصلت اللجنة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٥٦- اعـــتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، توصيات متفقا عليها بخصوص هذا البند (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الخامس

إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٧- عرضت على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير استماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص" (TD/B/COM.3/40)؛

"إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص من خلال زيادة مساهمة المرأة في القدرة التنافسية: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.3/44).

٥٨- لاحظ **ممثل الأمانة** أن ولاية اجتماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص تشتمل على تحديد السبل الكفيلة بتحسين مساهمة المرأة في تنمية القدرة التنافسية لبلدانها ومناطقها، وزيادة الفرص التجارية واجتذاب الاستثمار والتكنولوجيا. فالمرأة تقدم مساهمات في تعزيز القدرة التنافسية من خلال تنظيم المشاريع، ذلك لأن المشاريع هي التي تتنافس في الاقتصاد العالمي. وبالتالي فإن العمل على تنمية المشاريع يشتمل على تعزيز قدرة النساء على تنظيم المشاريع. وأوضح أن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تختلف عن غير ذلك من أشكال العمل الموجه من قبل المانحين فيما يتعلق بالمرأة. فاستنادا إلى البحوث التي أجراها الأونكتاد والتي شملت ٥٠٠ امرأة من منظمات المشاريع، بالإضافة إلى البحوث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخبرات مدراء برنامج تنظيم المشاريع "إمبريتيك"، تبين أن النساء يواجهن عقبات قانونية وتجارية فريدة تعوق قدرتهن على التحكم بالموارد الاقتصادية. والتحكم بالموارد يدخل في صلب عملية تنظيم المشاريع، أي أن أولئك الذين يتحكمون بالموارد على أكفأ وجه ممكن هم الذين يحققون أقصى قدر من المكاسب. والحواجز الثقافية والقانونية والاجتماعية تحد من توسع المشاريع التي تديرها إناث.

٥٩- وأضاف قائلا إن الكثير من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين لا تتوفر للنساء، وبخاصة النساء في المناطق الريفية. وقد قدم اجتماع الخبراء سلسلة من الأمثلة الممتازة عن السياسات الوطنية الرامية إلى معالجة جوانب النقص هذه والتقليل من حدتها؛ وهذه السياسات تسعى إلى تمكين النساء من الوصول إلى شبكة الإنترنت على أساس منصف وميسر، فضلا عن زيادة عدد الإناث في قوة العمل ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي الهيئات التي تتولى رسم السياسات المتعلقة بهذه التكنولوجيات.

٦٠- وعرض ممثل **الفلبين**، الذي تحدث بالنيابة عن **رئيس اجتماع الخبراء**، تقرير الاجتماع المقدم إلى اللجنة. وقال إن الخبراء يسلمون بأن تعميم المنظور الجنساني يشكل جانبا رئيسيا في السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو بحد ذاته هدف من الأهداف الإنمائية، ولكنه يؤدي أيضا دورا رئيسيا في تحقيق أهداف إنمائية أخرى، بما في ذلك الأهداف الاقتصادية. ومن شأن إغفال العوامل المتعلقة بالبعد الجنساني في المؤسسات والسياسات الاقتصادية الكلية أن تؤدي إلى التفريط بأهداف رئيسية.

٦١- وأضاف قائلا إن إدماج البعد الجنساني في تنمية المشاريع يشكل عاملا أساسيا بالنسبة لتحقيق هدف تمكين المرأة في المجال الاقتصادي. فالنساء من منظمات المشاريع يواجهن عقبات كبيرة، مثل صعوبة الحصول على الائتمان والتكنولوجيا، ومحدودية القدرة على التفاوض، ومحدودية القدرة على الحركة، والاعتماد على الذكور من أفراد الأسرة. يضاف إلى ذلك أن الكثير من السياسات العامة والخاصة تحابي الرجال، مما يعزز هيمنتهم في الجهود المتعلقة بتنظيم المشاريع. ويعزى بعض هذه الحالات إلى أسباب ثقافية، بينما تعزى حالات أخرى إلى ممارسات قانونية أو تجارية، في حين أن بعضها الآخر هو نتيجة لتدني مستويات التعليم وللقصور في تنمية مجمعات الموارد البشرية والنقص في تدريبها.

٦٢- ويلاحظ أن الافتقار إلى إمكانية الحصول على رأس المال اللازم لاستهلال المشاريع الجديدة أو التوسع فيها ربما كان أهم عقبة تعترض تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة. فالنساء من منظمات المشاريع اللواتي يسعين إلى الحصول على تمويل لمشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم يواجهن ما يعوق جهودهن في التصورات والظروف التقليدية التي تجعل مؤسسات الإقراض تعتبرهن من العملاء ذوي المخاطر العالية، على الرغم من وجود أدلة تاريخية تثبت العكس.

٦٣- وفيما يتعلق بإدماج البعد الجنساني في السياسة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، قال إن الخبراء قد اتفقوا على أن التكنولوجيات الجديدة تلعب دورا رئيسيا في توجيه الاقتصاد العالمي، حيث إنها تزيد القدرة التنافسية فضلا عن الفرص الاقتصادية. إلا أن أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الحصول على تكنولوجيات أحدث يواجهون خطر التعرض للمزيد من التهميش، وقد أشير في هذا الصدد إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين. وتم تسليط الضوء على السياسات الوطنية التي تعالج هذه القضايا، بما في ذلك برامج إشاعة الوعي في المناطق الريفية، وبرامج التدريب اللغوي والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات، والبرامج التي أنشأت مراكز للاتصال عن بعد والتي أتاحت للأسر الفقيرة إمكانية الاستفادة من خدمات الاتصالات بتكلفة ميسرة. ومن الاستنتاجات الهامة التي خلص إليها اجتماع الخبراء ما يتمثل في الاعتراف بأن المعارف وخدمات شبكة الإنترنت هي من المنافع العامة، وعلى هذا الأساس، يعتبر تدخل الحكومات من أجل ضمان إمكانية استخدام شبكة الإنترنت بتكلفة معقولة تدخلا مبررا.

٦٤- وأعرب ممثل **جنوب أفريقيا**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، عن ارتياحه لأن اللجنة تتناول موضوع تعميم المنظور الجنساني. وقال إنه ليس من الممكن إغفال هذه المسألة، خاصة وأنها تندرج في الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لمعالجة الأسباب الجذرية للتخلف والفقر. وأوضح أن العقبات التي تواجه النساء تحديدا فيما يتعلق بالحصول على الائتمان والتكنولوجيا تعوق جهودهن في مجال تنظيم المشاريع. فعلى نطاق العالم، تمتلك النساء ما نسبته ٣٣ في المائة من جميع الأعمال التجارية، بينما لا يتمتعن بإمكانية الحصول إلا على ما نسبته ٣ في المائة من التمويل. وهناك عوامل اجتماعية - ثقافية قد أفضت إلى ظهور حالات تترع فيها النساء إلى عدم الحصول على ضمانات إضافية، وبالتالي فإنهن يفتقرن في أحيان كثيرة إلى القدرة على المساومة في المفاوضات الائتمانية. ومن الحلول المحددة التي تم اقتراحها ما يشمل برامج ضمان القروض، وبرامج الائتمانات المخصصة، وبرامج المشاركة السهمية المخصصة، و"شبابيك" الائتمان الخاصة أو الخطوط الائتمانية لصالح النساء من منظمات المشاريع.

٦٥- وتابع قائلا إنه قد تبين أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية هي من الأدوات القوية لتعزيز التنمية. إلا أن هناك أيضا خطرا متزايدا يتمثل في تخلف البلدان النامية عن مواكبة الركب إذا لم تستطع زيادة مشاركتها في التجارة الإلكترونية. وقال إن أفريقيا هي المنطقة التي ينخفض فيها النفاذ إلى شبكة الإنترنت إلى أدنى مستوى، كما أن استخدام الإناث لشبكة الإنترنت منخفض أيضا، وبخاصة في المناطق الريفية. ومع ذلك، فقد حدد اجتماع الخبراء عددا من البرامج الناجحة في أفريقيا لمعالجة هذه المسألة. وضرب مثال المغرب الذي ركز سياساته على أنشطة تعزيز الوعي وكذلك على توفير الدعم لإتاحة إمكانية استخدام الحواسيب وشبكة الإنترنت. ومن الأمثلة الأخرى ما يتعلق بإنشاء مراكز الاتصال عن بعد في جنوب أفريقيا حيث تحصل النساء على تدريب فيما يتصل بكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحصول على المعلومات ذات الصلة واحتياجاتهن الاقتصادية. وأخيرا، أشاد *بتقرير التجارة الإلكترونية لعام ٢٠٠١* الذي أعده الأونكتاد، ملاحظا أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى الحصول على معلومات أفضل عن استراتيجيات السياسات ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية والأدوات اللازمة لتنفيذها.

٦٦- ورحب ممثل **إسبانيا**، متحدثا بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، بعقد اجتماع الخبراء المعني بالبعد الجنساني، معتبرا أن هذا الاجتماع يشكل جزءا من سلسلة متعاقبة من الأنشطة التي تهدف إلى تحديد وتطوير الاستراتيجيات الرامية إلى إدماج البعد الجنساني في عمل الأونكتاد. وقال إن تعميم المنظور الجنساني هو أمر أساسي لا من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين فحسب وإنما أيضا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى.

٦٧- وتابع قائلا إن منهاج عمل بيجينغ والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ قد وفرا أطرا هامة لوضع وتطوير استراتيجيات لإدماج البعد الجنساني في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن العناصر الهامة الأخرى في هذا الصدد ما يشمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني

بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، وحلقة العمل بشأن بناء القـــدرات لإدماج البعد الجنساني في استراتيجيات التنمية، والتي عقدت في كيب تاون في جنوب أفريقيا في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل.

٦٨- وأضـــاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن عددا من التوصيات التي صدرت عن اجتماع الخبراء تتسم بأهمـــية حاسمة. وهذه تشمل إدماج البعد الجنساني على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال إجراء إصلاحات قانونـــية ومؤسســـية، بهدف زيادة ملكية الإناث للممتلكات وللموارد المالية. وعند تحليل السياسات الاقتصادية الكلـــية، ينـــبغي إيلاء اهتمام خاص للسياسات المتعلقة بالميزانية، وذلك بالنظر إلى ما تتسم به من أهمية بالنسبة للسياسات المتعلقة بإدماج المنظور الجنساني في برامج التنمية. كما شدد على أهمية جمع وتحليل الإحصاءات المفصلة بحسب نوع الجنس ووضع المؤشرات المناسبة.

٦٩- ودعا الأونكتاد إلى مواصلة إدماج البعد الجنساني في جميع مجالات عمله، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخـــرى، وإلى مســـاعدة الحكومـــات في تصميم وتنفيذ السياسات المتعلقة بقضايا الجنسين. واقترح أن يقوم الأونكـــتاد بتعـــيين موظف في كل شعبة من الشعب يكون مسؤولا عن إدماج البعد الجنساني في مجالات العمل الموضوعي ذات الصلة، في إطار التنسيق الإجمالي الذي تتولاه جهة التنسيق المعنية بالمرأة والتابعة للأونكتاد.

٧٠- وأعـــرب ممـــثل **سري لانكا**، متحدثا بالنيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، عن الدعم المتواصل لعمل الأونكتاد في مجال التنمية البشرية على النحو المطلوب في خطة عمل بانكوك. وقال إن الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتشـــجيع مراعاة البعد الجنساني في مجال تنظيم المشاريع هي جهود هامة. فالنساء من منظمات المشاريع يواجهن صعوبات خاصة لأنهن كثيرا ما لا يحصلن إلا على عدد أقل من الفرص التعليمية، وعلى عدد أقل من فرص الربط الشـــبكي، كما يواجهن صعوبات في الحصول على خدمات الأعمال ولا يتمتعن بإمكانية الحصول على الموارد المالـــية إلا بقـــدر ضئيل. وأوضح أن المشاريع التي تمتلكها النساء تنطوي على إمكانات كبيرة وبالتالي فإنه من المصلحة الوطنية والدولية ضمان أن تتاح للنساء من منظمات المشاريع إمكانية الحصول على التدريب. ويقترح أن يـــتم توسيع نطاق برنامج "إمبريتيك" وبرنامج البحر المتوسط لعام ٢٠٠٠ ليشمل التدريب الموجه خصيصا نحو النساء من منظمات المشاريع فيما يتصل بالحصول على التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٧١- ووجه ممثل **المغرب** النظر إلى العمل الهام المضطلع به في إطار برنامج "إمبريتيك"، وشجع الجهات المانحة على زيادة تمويل هذا البرنامج.

٧٢- ولاحـــظ ممـــثل **الولايات المتحدة** أن البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس تتسم بأهمية حاسمة، وقال إنه يشـــجع أيضا أية جهود يبذلها الأونكتاد لإدماج البعد الجنساني في إطار خدماته الاستشارية. وعرض عددا من

البرامج الناجحة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي أسهمت في تزويد النساء في البلدان النامية بفرص جديدة في مجال الربط الشبكي لأعمالهن التجارية. وهذه تشمل الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإنشاء الشبكة النسائية للأعمال التجارية في غرب أفريقيا.

٧٣- وأيد ممثل **أوغندا** البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة العامة الافتتاحية. وقال إن أوغندا قد اتخذت عددا من الخطوات لإدماج البعد الجنساني وتعزيز الفرص الاقتصادية لصالح المرأة. وهذه تشمل سياسات أفضت إلى تعيين النساء في مناصب حكومية عالية مع كفالة التمثيل السياسي للمرأة في كل مقاطعة من مقاطعات البلد، فضلا عن السياسات التي أفضت إلى تعزيز مشاركة الإناث في مؤسسات التعليم العالي، بوسائل منها مثلا تعزيز التحاق الإناث بمؤسسات التعليم الابتدائي. وأوضح أن ثمة حاجة لمزيد من المساعدة لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأعمال التجارية الأوغندي من خلال برامج مثل برنامج "إمبريتيك". ثم لاحظ أن مدير هيئة الاستثمار الأوغندية قد قدم، خلال الدورة السادسة للجنة الاستثمار، مقترحات تتعلق بالكيفية التي يمكن بها للأونكتاد أن يساعد النساء في أوغندا من خلال برامج تنظيم المشاريع.

٧٤- وأعرب ممثل **الاتحاد الدولي للاتصالات** عن دعمه الكامل للأونكتاد في مجال إدماج البعد الجنساني في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأوضح أن الشواغل التي أعرب عنها الأونكتاد فيما يتعلق بإدماج البعد الجنساني هي شواغل مكملة لشواغل الاتحاد الدولي للاتصالات وأن هذا الأخير سيكون مستعدا للعمل مع الأونكتاد في وضع سياسات محددة على صعيد السياسة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبعد الجنساني. وفي هذا الصدد، قال إن من شأن تجميع المؤشرات والبيانات المفصلة بحسب نوع الجنس أن يساعد في إظهار تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النساء وتأثير النساء على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأوضح أن من شأن دراسات الحالات المتعلقة بكيفية تعزيز دور المرأة في الأعمال المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والأعمال المتعلقة بالاتصالات أن يسهم في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي. وأشار إلى أن الاتحاد الدولي للاتصالات سيكون مستعدا للانضمام إلى الأونكتاد في إجراء بحوث على النحو الذي اقترحه اجتماع الخبراء. ومن شأن نتائج هذه البحوث أن تسهم مساهمة هامة في اجتماع القمة العالمية بشأن مجتمع المعلومات التي ستعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥.

٧٥- وقال ممثل **الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة** إنه فيما يتعلق بالإحصاءات المفصلة بحسب نوع الجنس، يشكل برنامج مكتب العمل الدولي "Genprom" برنامجا مفاهيميا وتحليلا مفيدا لبحث الفرص المتاحة للنساء في مجالي العمل وتنظيم المشاريع. وقال إن تكاثر استخدام عبارة "تأنيث الفقر" يعكس مدى افتقار النساء للتحكم بالموارد الاقتصادية والمالية. وفي أحيان كثيرة جدا، تكون أنواع عقود العمل وشروط العمل غير مواتية لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وفي المفاوضات المتعلقة بالعمل والمفاوضات المالية على مستوى المشاريع.

وحـــتى في أفريقـــيا حيث تؤدي المرأة دورا مهيمنا على نحو ملحوظ في قوة العمل، لا تزال النساء من منظمات المشـــاريع يجـــدن صعوبة في الحصول على التمويل والقروض وضمانات الائتمان. وعلى ضوء اتجاهات من قبيل العولمـــة والخصخصـــة وظهـــور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهي جميعها قد أحدثت تغييرا هائلا في البيئة الاقتصادية، من المهم على نحو متزايد أن تعمل الحكومات على تهيئة الظروف المواتية لتيسير تمكين المرأة.

٧٦- وشدد ممثل **جنوب أفريقيا** على أهمية التعاون بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بإدماج البعد الجنساني. وأوضح أنه يمكن للاتحاد الدولي للاتصالات أن يؤدي، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبعد الجنساني، دورا هاما في توضيح القضايا المتصلة بالاحتياجات للهياكل الأساسية والاحتياجات التقنية.

الجلسات غير الرسمية

٧٧- واصلت النظر نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٧٨- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، توصيات متفقا عليها فيما يتعلق بهذه المسألة (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل السادس

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٩- عرضت على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثيقة التالية: "تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة (TD/B/COM.3/45).

٨٠- أشار مدير **شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة**، في معرض تقديمه البند ٦، إلى المصاعب التي واجهتها الأمانة في الإبلاغ عما قامت به الدول الأعضاء بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة. وكان مرد ذلك قلة المعلومات الواردة من عواصم الدول. أما فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى الأونكتاد، فإن الأعمال التي تضطلع بها الأمانة في كل حالة لتنفيذ هذه التوصيات كانت ستضطلع بها حتى في غياب تلك التوصيات إذ إنها تتفق إلى حد كبير مع الولايات التي حددتها أصلا الدول الأعضاء. أما بالنسبة لتوصيات اللجنة في دورتها الخامسة بشأن بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية، فقد أعطى فكرة عامة عن أنشطة البحوث والتحليل والتعميم فيما يخص آثار التجارة الإلكترونية على البلدان النامية. وذكر على وجه التحديد *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية* الذي صدر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والذي نقل أكثر من ٧٠ ٠٠٠ مرة من موقع الأونكتاد على الشبكة العالمية. كما أشار إلى عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن التجارة الإلكترونية التي نظمتها الأمانة أو التي أسهمت فيها إسهاما بارزا. وأشار على وجه التحديد إلى حدث مواز في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا ركز الاهتمام على الفرص الجديدة التي تتيحها التجارة الإلكترونية للمشاريع التجارية في أقل البلدان نموا. وأخيرا، أبلغ الوفود بأن الأمانة قامت بتطوير عدد من أدوات السياحة الإلكترونية القائمة على الشبكة العالمية وأن هذه الأدوات متاحة للبلدان النامية المهتمة بها.

٨١- فيما يتعلق بالتوصيات المتفق عليها بخصوص تنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات دعم التجارة، فقد قدم معلومات حول عدد ومكان أنشطة التدريب التي جرت منذ اعتماد التوصيات. وفيما يتصل بالتوصية الداعية إلى تنفيذ عملية رائدة لوضع إطار سياسة عامة لتنمية الموارد البشرية الوطنية في واحد من أقل البلدان نموا، قال إن الأمانة قد أعدت مشروعا مفصلا وإن حكومة أحد أقل البلدان نموا قد أبدت اهتماما بهذه العملية، وإن المناقشات جارية في هذا الشأن مع جهات مانحة. كما ركزت الأمانة اهتمامها على تعزيز قدرات التعلم عن بعد، والوفود مدعوة إلى مراجعة موقع قسم تنمية الموارد البشرية على الشبكة العالمية للاطلاع على

مزيد من المعلومات في هذا الصدد. وختاما، أشاد بالتعاون الممتاز بين هذا القسم، الذي يوفر الدراية والدعم في المجال التربوي، والشعب الموضوعية، كما تشهد على ذلك الدورات التدريسية التي استحدثت مؤخرا في مجالات التجارة والبيئة وسياسات المنافسة.

٨٢- واستعرض مدير **شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** مجمل الأنشطة التي جرت في مجال تنمية المشاريع في عام ٢٠٠١ وسير تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة. وقال إن الأنشطة الرئيسية كانت في مجالات السياسة العامة على صعيد المشاريع وبناء القدرات، والكشف والإبلاغ في المجال المالي، وحسن إدارة الشركات، والروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، والنساء من منظمات المشاريع.

٨٣- وتتركز سياسة المشاريع على إدماج قضايا التجارة والاستثمار وقضايا الاقتصاد الجزئي، لا سيما تلك التي تؤثر على القدرة التنافسية للمشاريع. وقال إن العمل المشترك بين الحكومات عنصر أساسي في بلوغ هذه الأهداف. وبالإضافة إلى الدورة الخامسة للجنة واجتماعات الخبراء بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ثمة مساهمة بارزة في المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا وفي العملية التحضيرية للمؤتمر المعني بتمويل التنمية. كما أسهم في هذا العمل عدد من منشورات البحوث. وفيما يتعلق بالكشف والإبلاغ في المجال المالي، قال إنه يجدر تسليط الأضواء على العمل الذي قام به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ فيما يخص المحاسبة من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبشأن حسن إدارة الشركات. وأشار إلى أنشطة التعاون التقني التي جرت في مجالات إصلاح المحاسبة، والمحاسبة البيئية، وتعزيز المهنة، وذلك لتيسير التجارة عبر الحدود في مجال الخدمات. وأضاف إن العمل في مجال بناء القدرات جرى من خلال برنامج "إمبريتيك" و"البحر المتوسط ٢٠٠٠" و"كيجاني". وكان التركيز على مساعدة البلدان في إنشاء الهياكل المؤسسية الأساسية لتوفير الخدمات التجارية والمالية لأصحاب المشاريع ذوي القدرات الكامنة. وقد تم إلى حد كبير تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم الخارجي بشأن برنامج "إمبريتيك". وقال إن هذا البرنامج تمكن أثناء عام ٢٠٠١ من توفير الدعم لـ ٣٥ ٠٠٠ من أصحاب المشاريع كما عزز التعاون القائم بين الجنوب والجنوب. وقال إن أفضل مؤشر على فائدة برنامج "إمبريتيك" هو أن ٢٥ بلدا طلبت رسميا الاستفادة من هذا البرنامج. وأشار إلى أن أعمال البحث التي تم الاضطلاع بها فيما يتعلق بالروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية ترد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١* . وقال إن عدة حلقات عمل قد نظمت لتعزيز هذه الروابط، وأن عددا من البلدان شرع في تنفيذ برامج لإقامة الروابط.

٨٤- أما تحديات المستقبل فتكمن في المضي في تنفيذ ولاية بانكوك، والعمل على تحقيق الاندماج الكامل بين التكنولوجيا وتنمية المشاريع والاستثمار، والإعداد لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، ومتابعة المؤتمرات الدولية ذات

الصـــلة (مـــثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ومؤتمر تمويل التنمية، والمؤتمر الوزاري لمنظمة الـــتجارة العالمية المعقود في الدوحة) وتعزيز برنامج "إمبريتيك"، وتطوير الأعمال بشأن حسن إدارة الشركات، واستحداث برامج لإقامة الروابط، وتعزيز فعالية الشعبة وآثارها إلى أقصى حد باستخدام قدر أقل من الموارد.

٨٥- وقالت ممثلة **المملكة المتحدة**، متحدثة بصفتها رئيسة المحور الخاص باستعراض منتصف المدة المتعلق بعملية التقيـــيم، إن استعراض منتصف المدة سوف يتم على أساس مؤشرات الإنجاز المتفق عليها في خطة منتصف المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٥). ويـــتألف أحـــد المؤشـــرات من وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن القيمة والأثر العمليين لتوصـــيات السياسة العامة على إمكانيات التنمية في البلدان النامية، كما هي موضحة في استنتاجات الاستعراض المنتظم للأعمال التي تقوم بها الهيئات الحكومية الدولية. ومن ثم فإن الدول الأعضاء مدعوة على وجه الاستعجال إلى إبداء ملاحظاتها حول هذه القضايا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

٨٦- وطلـــب ممـــثل **إسبانيا**، متحدثا باسم **الاتحاد الأوروبي**، من مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع أن يقدم مزيدا من التوضيحات بشأن تنفيذ توصيات اللجنة وأن يبلغ عن المشاكل التي اعترضت سبيل التنفيذ، لا سيما من حيث الموارد. كما طلب تفاصيل بشأن مشروع "كيجاني". وطلب إلى مدير شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة أن يبلغ عن أية مشاكل اعترضت سبيل تنفيذ توصيات اللجـــنة. وأخـــيرا، طلب تفاصيل بشأن مشروعين محددين اثنين، وهما الدورة التدريسية بشأن الجوانب القانونية للتجارة الدولية ومشروع التدريب البحري "ترينمار".

٨٧- وطلب ممثل **الولايات المتحدة** أيضا إلى مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إعطاء مزيد مـــن التفاصيل بشأن تنفيذ التوصيات والأنشطة المقبلة. واقترح أن يكون التقرير المرحلي بشأن تنفيذ التوصيات المتفق عليها أول بند ضمن أعمال اللجنة، الأمر الذي من شأنه توجيه دفة النقاش بشأن البنود التالية.

٨٨- وطلب ممثل **إثيوبيا** من مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع توضيح الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية.

٨٩- وقال **مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** إنه اقتصر في العرض الذي قدمه على بيان ما قامت به الأمانة فقط وذلك لأن الأمانة لا تعلم الكثير عما قامت به الحكومات في تنفيذ التوصيات الموجهة إليها. وأضاف بأن الروابط القائمة بين فروع الشركات الأجنبية والمحلية هي من أهم وسائط نقل التكنولوجيا والمهارات والأسواق إلى البلدان النامية، وأن الأمانة قامت بدراسة سبل تعزيز هذه الروابط.

٩٠- وقـــال **ممثل من الأمانة** إن مشروع "كيجالي" هو مبادرة جديدة للنهوض بمشاريع التنوع البيولوجي في أفريقـــيا مـــن خلال خدمة بيولوجية تقوم بتوفير المشورة للمشاريع القائمة على التنوع البيولوجي، ومن خلال صندوق "بيولوجي" من أجل الاستثمار في المشاريع السليمة بيئيا. وقال إن المشروع مبادرة مشتركة بين الأونكتاد والاتحـــاد العالمي لحفظ الطبيعة والمؤسسة الدولية للتمويل. وقال إن النرويج تقوم بتمويله، كما أنه تقدم بطلب للحصـــول على منحة من مرفق البيئة العالمية، ومن المنتظر أن يتلقى أموال استثمار من مختلف الصناديق الوطنية لرأس مال المجازفة.

٩١- وقال **مدير شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة**، مشيرا إلى برنامج "تريـــنمار"، أن إدارة ذلـــك المشروع قد أدمجت في إطار برنامج التدريب في ميدان التجارة الخارجية والخدمات المتصلة بالتجارة. وأضاف إن الدورة التدريبية بشأن التجارة الإلكترونية، والتي طالب بها عدد من البلدان النامية، قد بلغت مرحلة متقدمة من الإعداد وستكون جاهزة خلال بضعة أشهر. وقال إن اقتراح ممثل الولايات المتحدة بشأن تنظيم عمل اللجنة اقتراح مفيد ولكن البت في هذه المسائل يتم في إطار استعراض منتصف المدة.

٩٢- وقـــال ممثل **أوغندا** إنه على الرغم من توفر الدراية والقدرة لدى الأونكتاد للاضطلاع بولايته، فإنه من المؤســـف أنه يفتقر إلى الموارد الضرورية، واقترح بأن تثار هذه القضية أثناء المناقشات الجارية بشأن التخصيص المقبل للاعتمادات فيما بين وكالات الأمم المتحدة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٩٣- أحاطت اللجنة علما، في جلستها العامة الختامية، بالتقرير المرحلي الوارد في الوثيقة TD/B/COM.3/45.

الفصل السابع

تأثير مؤتمر الدوحة الوزاري على أعمال اللجنة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٩٤- وجه **ممثل أمانة الأونكتاد** الاهتمام إلى بندين اثنين مذكورين بوضوح في إعلان الدوحة، وهما تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية، اللذين يستدعيان اهتمام الأونكتاد فيما يقوم به من أعمال بعد مؤتمر الدوحة. وقال إنه أشير إلى تيسير التجارة في الفقرة ٢٧ من الإعلان، وذكر المندوبين بأن بعض مواد اتفاقية الغات لعام ١٩٩٤ (كالمادتين الخامسة والسابعة) كان من الصعب تنفيذها. وقال إن الأونكتاد تمكن من تجميع خبرة ضخمة في مجال تيسير التجارة من خلال إدخال أدوات تكنولوجيا المعلومات في مجالات تعقب البضائع (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع) وإدخال التلقائية في إجراءات الجمارك (النظام الآلي للبيانات الجمركية). وفضلا عن ذلك، اضطلع الأونكتاد منذ عام ١٩٧٥ بطائفة واسعة من الأعمال التحليلية وأنشطة المساعدة التقنية التي أخذت في الاعتبار الخصائص التي تنفرد بها البلدان النامية. وفي إطار أعمال ما بعد مؤتمر الدوحة، في مقدور الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في تحديد احتياجاتها وأولوياتها في مجال تيسير التجارة وفي صياغة مواقفها التفاوضية.

٩٥- أما البند الثاني، وهو التجارة الإلكترونية، فقد أشير إليه في الفقرة ٣٤ من إعلان الدوحة الوزاري. وقد شرع الأونكتاد فعلا بالاضطلاع بالعمل بشأن بعض القضايا قيد المناقشة في منظمة التجارة العالمية، ومنها الوقف الاختياري للجمارك على التحويلات الإلكترونية والآثار الضرائبية المترتبة على التجارة الإلكترونية. وقد ورد بعض نتائج هذه الدراسات في *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١*. وسوف يواصل الأونكتاد تقديم الإسهامات الهامة في تحليل التجارة الإلكترونية والتنمية.

٩٦- وذكر أيضا بأن مفاوضات النقل، في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، من المتوقع أن تستأنف قريبا. وقد شارك الأونكتاد مشاركة فعالة في جولة أوروغواي وفي مفاوضات فريق التفاوض المعني بخدمات النقل البحري حول هذا الموضوع، وأعرب عن استعداد الأمانة لمواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في إطار المفاوضات المقبلة.

٩٧- وقال، مشيرا إلى خطة المساعدة التقنية التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" (UNCTAD/RMS/TCS/1)، إن كلا من تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية قد أدرج في الخطة وأن هناك عددا من الأنشطة المتصورة لمساعدة البلدان النامية في مجالات

زيادة الوعي وتحسين بيئة الأعمال التجارية والمساعدة في عملية التفاوض. واختتم كلامه قائلا إن الأونكتاد سباق في مجال التجارة الإلكترونية وأن *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١* مثلا قد نقل أكثر من ٧٠ ٠٠٠ مرة من موقع الأونكتاد على الشبكة العالمية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لفائدة من أراد في شتى أنحاء العالم، والعديد منهم من البلدان النامية.

٩٨- وأشار ممثل **مصر**، متحدثا باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إلى أنه يتعين على الأونكتاد، نتيجة اجتماع الدوحة، أن يواجه المهمة الإضافية في توفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال مفاوضات التجارة. ورحب بخطة المساعدة التقنية التي اقترحها الأمين العام للأونكتاد، وشجع على مواصلة المشاورات بشأن هذه الخطة. وقال إن الأنشطة المدرجة في المقترحات ينبغي أن ينظر إليها على أنها أنشطة إضافية، وأنه ينبغي تزويد الأونكتاد بموارد ملائمة لتنفيذ الخطة. ولذلك فإنه يطلب إلى الأمانة وإلى البلدان المانحة أن تأخذ ذلك في الاعتبار وألا تحول الموارد عن الأنشطة الجارية، إذ إن الأونكتاد لا يشارك في الأنشطة المتصلة بمنظمة التجارة العالمية فحسب وإنما في أنشطة هامة أخرى.

٩٩- وأقرت ممثلة **الجماعة الأوروبية** بأن تيسير التجارة ذو أهمية حيوية بالنسبة لجميع البلدان، وأعربت عن أملها في أن تفضي المفاوضات الجديدة حول هذه المسألة إلى مزيد من التجارة بالنسبة لجميع الأعضاء، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف وتقليص الفترات الزمنية فيما يتعلق بالبضائع المتبادلة. وقالت على وجه التحديد إنه من الضروري أن تعمد الأمانة إلى مواصلة العمل بشأن المادتين الخامسة والسابعة من اتفاق الغات لعام ١٩٩٤. وشددت أيضا على أهمية أن تعمد جميع البلدان النامية إلى المشاركة على نحو أكبر في المناقشات الدائرة بشأن تيسير التجارة، نظرا لاحتمال وجود بعض التعقيدات في تغيير الممارسات الجمركية المحلية وإدخال مزيد من الشفافية.

١٠٠- وفي مجال التجارة الإلكترونية، أثنت على عمل الأونكتاد وخاصة *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١*، الذي سوف يؤخذ في الاعتبار في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية. وهي تشجع الأونكتاد على مواصلة التوعية بأهمية التجارة الإلكترونية وعلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لزيادة مشاركتها في التجارة الإلكترونية. وقالت إن من شأن التجارة الإلكترونية أن تحسن بيئة الأعمال التجارية وأن تزيد من مشاركة البلدان النامية في التجارة وأن تتغلب على الصعوبات المتصلة بالمسافة والنقل وغيرها. وناشدت الأعضاء مواصلة المشاركة مشاركة فعالة في هذه المناقشات. وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية التي تنوي منظمة التجارة العالمية عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن الآثار الضرائبية المترتبة على التجارة الإلكترونية، فإن تقرير الأونكتاد قد تناول هذه المسألة وقد تبين أن تكاليف الوقف الاختياري لم تكن مشكلة كبيرة في حد ذاتها. وبالإضافة إلى مسألة الوقف الاختياري، هناك مسائل هامة أخرى مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات الإعلام

والـــنقل والتي لا تقل أهمية بالنسبة لكل من التجارة الإلكترونية وتيسير التجارة. ومن ثم فإن هذه ليست ولاية جديدة بالنسبة للأونكتاد بل هي استمرار لعمله القائم حاليا.

١٠١- وقال ممثل **أوغندا**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، إنه يرحب بخطة الأونكتاد المقترحة لبناء القدرات والمساعدة التقنية بعد مؤتمر الدوحة وأشار إلى فائدتها بالنسبة للبلدان الأفريقية. وقال إن صلب المسألة هو تمويل الخطـــة، والـــتي لن يكتب لها البقاء والاستمرار ما لم يتوفر لها التمويل الملائم. وفي هذا الصدد، أوضح أنه يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الخطة ينبغي النظر إليها على أنها تتناول أنشطة إضافية، ومن ثم فإنها تتطلب موارد إضافية.

١٠٢- وأعربت ممثلة **سري لانكا**، متحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، عن ارتياحها لمشروع اقتراح ما بعد الدوحة وأشارت إلى أهمية اتاحة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة.

١٠٣- وأعربت ممثلة **سري لانكا** عن سرورها إذ لاحظت أن قدرا كبيرا من ميزانية تيسير التجارة في مشروع ما بعد الدوحة قد خصص للأعمال التحليلية. أما بالنسبة للتجارة الإلكترونية، فإنها ترحب بالقيام بمزيد من العمل التحليـــلي في هـــذا المجال، بما في ذلك القضايا ذات الصلة بمناقشات منظمة التجارة العالمية وبالإشارة إلى الحلقة الدراســـية التي تخطط منظمة التجارة العالمية لعقدها بشأن آثار التجارة الإلكترونية على ضريبة الدخل. وشددت أيضا على ضرورة قيام الأونكتاد بتناول البعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية، حيث إن هذا هو المجال الذي يكمن فيه تفوق الأونكتاد على غيره عندما يعمد إلى بناء روابط التآزر مع المؤسسات الأخرى.

الجلسات غير الرسمية

١٠٤- واصلت اللجنة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٠٥- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، استنتاجات متفقا عليها بشأن هذا البند (انظر الفصل الأول أعلاه).

البيانات الختامية

١٠٦- قـــال ممـــثل **أوغندا**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، إن ما تفهمه مجموعته، فيما يتعلق بالفقرة ٦ من الاستنتاجات، المتفق عليها، هو أن الإشارة إلى "الوسائل والمساعدة الضرورية" تعني توفير تمويل إضافي. وكما أكد الأمـــين العام للأونكتاد، فإن العديد من الحلول المقترحة في إطار بناء القدرات في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة لن تتحقق إلا إذا تم توفير التمويل.

الفصل الثامن

البيانات الختامية

١٠٧- قال ممثل **إسبانيا**، متحدثا بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إنه في خضم الجهود التي بذلتها اللجنة من أجل التوصل إلى استنتاجات متفق عليها، هناك بعض القضايا التي يمكن أن تكون قد تركت جانبا، وإنه ينبغي التفكير في هذه المشكلة. وهذا ينطبق أيضا على كون اللجنة تتلقى خدمات من شعبتين مختلفتين ضمن الأمانة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالنتائج الإيجابية لعمل اللجنة، وبخاصة فيما يتعلق بالبند ٧ من جدول الأعمال. وأخيرا، أشار إلى أنه يمكن لمجلس التجارة والتنمية أن يعود، خلال استعراض منتصف المدة، إلى تناول نتائج دورة اللجنة.

١٠٨- وأعرب ممثل **أوغندا**، متحدثا بالنيابة عن **المجموعة الأفريقية**، عن ارتياحه لنتائج عمل اللجنة. ولاحظ أن عددا من القضايا قد أثيرت في اللجنة بينما ينبغي في الواقع تناولها في إطار استعراض منتصف المدة.

١٠٩- وقال ممثل **مصر**، متحدثا بالنيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن مجموعته قد وافقت على العمل المضطلع به خلال دورة اللجنة على أن يتم، كما هو مفهوم، المضي قدما في تناول المواضيع التي سيتم تناولها في اجتماعات الخبراء على النحو المتفق عليه خلال دورة اللجنة.

١١٠- واسترعى ممثل **تونس** الانتباه إلى أنه تبعا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الاتحاد الدولي للاتصالات في تموز/يوليه ٢٠٠١، والذي أيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ستعقد القمة العالمية بشأن مجتمع المعلومات في جزأين: الأول في سويسرا في عام ٢٠٠٣، والثاني في تونس في عام ٢٠٠٥.

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

١١١- عقـــدت الدورة السادسة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في قصر الأمم في جنيف، في الفـــترة من ١٨ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وافتتح السيد علي مجتهد شابستاري (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب رئيس اللجنة في دورتها الخامسة، الدورة السادسة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

١١٢- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد خوليو فاسكيس روكى (كوبـــا)
نواب الرئيس:	السيد كاميلو رويس بلانكو (كولومبيا)
	السيد ب. غ. تشيتزوسيكو (زمبابوي)
	السيدة فاطمة الغزالي (عمان)
	السيد إبرهارد فون شوبرت (ألمانيا)
	السيدة سوزانا كوبيكوفا (سلوفاكيا)
المقرر:	السيد بول فريكس (بلجيكا)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١١٣- أقـــرت اللجنة، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/41، بصيغته المعدلة شفويا. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة السادسة على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية

٤- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع

٥- إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص

٦- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة

٧- تأثير مؤتمر الدوحة الوزاري على أعمال اللجنة.

٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

٩- مسائل أخرى

١٠- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

١١٤- وافقت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة (انظر المرفق الأول). كما وافقت على المواضيع التي سيتم تناولها في اجتماعات الخبراء (انظر المرفق الثاني).

هاء - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

١١٥- اعتمدت اللجنة، في الجلسة نفسها، مشروع تقريرها (TD/B/COM.3/L.19 وAdd.1-3)، رهنا بإدخال تعديلات على ملخصات البيانات، وأذنت للمقرر باستكمال التقرير على ضوء المداولات في الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

٤- كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

٥- استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية

٦- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها، بما في ذلك متابعة ما بعد مؤتمر الدوحة

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

مواضيع يقترح تناولها في اجتماعات الخبراء

١- الموضوع: تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

المسألة المطروحة: *تمويل التكنولوجيا*

تدعو الفقرة الثانية من إعلان الدوحة إلى "بذل جهود إيجابية تهدف إلى ضمان حصول البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا من بينها، على حصة من النمو في التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية". وتتطلب التجارة الحرة توفر مستويات متزايدة من المنافسة الدولية، حيث إنها تدخل عددا أكبر من الجهات الفاعلة إلى الأسواق المحلية للتنافس في عالم يتميز بمنافسة هائلة. ويعتبر الابتكار وتطوير التكنولوجيا عاملين بالغي الأهمية من بين العوامل المحددة لقدرة المشاريع على التنافس في الأسواق العالمية. والقدرة على الارتقاء بمستوى التكنولوجيا لا تتطلب فقط توفر المعلومات وإمكانية الحصول على التكنولوجيا، بل إنها تطلب التمويل أيضا. *ومن الواضح أن الافتقار إلى التمويل والتكنولوجيا المناسبة هو عقبة رئيسية أمام المنتجين والمصدرين من البلدان النامية وهو يحول دون حصول هذه البلدان على فوائد كاملة من حقوقها التجارية. ولن تكون الحلول العديدة المقترحة في برنامج ما بعد الدوحة قابلة للتطبيق إلا إذا توفر التمويل* (روبنـــز ريكوبيرو، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، جنيف).

إن تحديات التمويل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، بالإضافة إلى مجموعة من الحلول الابتكارية، قد بحثت في اجتماع للخبراء عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بعنوان "تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في دعم تنمية المشاريع". والهدف من الموضوع المقترح تناوله في اجتماع الخبراء في عام ٢٠٠٢ هو توسيع نطاق الابتكارات المالية المحددة لتشمل تمويل التكنولوجيا. وفي جميع البلدان، تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل من أجل تعزيز قدرتها التكنولوجية وزيادة استعدادها في مجال البحث والتطوير.

ومن القضايا التي يمكن بحثها في اجتماع الخبراء هذا ما يشمل، في جملة أمور: ما هو نوع التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة مستويات الاستثمار التجاري الخاص في التكنولوجيا، بما في ذلك البحث والتطوير؟ وما هي السياسات التي تنتهج في البلدان المتقدمة لتشجيع تمويل القطاع الخاص والتي يمكن أن تنتهج في البلدان النامية؟ وأي هذه السياسات قد يتطلب تكييفا خاصا لكي تكون له الآثار المرجوة في البلدان النامية؟ وما هي الآثار التي تترتب، فيما يتصل بقواعد منظمة التجارة العالمية، بالنسبة للتمويل الحكومي المباشر للتكنولوجيا وأنشطة البحث والتطوير، أو بالنسبة للحوافز التي تقدمها الحكومة إلى القطاع الخاص؟

٢- الموضوع: كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

المسألة المطروحة: المشاكل والإمكانات التي ينطوي عليها تطبيق التدابير الحالية لتيسير التجارة من قبل البلدان النامية

سيقوم اجتماع الخبراء هذا، على أساس الالتزام الوارد في الفقرة ٢٧ من إعلان الدوحة الوزاري، بمناقشة التدابير الحالية لتيسير التجارة، وتطبيقها في البلدان النامية، وضرورة ووسائل الحد بدرجة أكبر من الفجوة بين البلدان أو المناطق الأكثر تقدما والبلدان الأقل تقدما في وضع وتطبيق أدوات لتيسير التجارة العالمية.

وسينظر الاجتماع في مشكلة اختلاف النهج المتبعة إزاء تيسير التجارة بالنظر إلى الفجوة التكنولوجية السائدة، وسيتناول الاجتماع مواضيع من قبيل القدرة الحالية المتاحة والاستعداد لتنفيذ المعايير والتوصيات القائمة المتفق عليها اتفاقا دوليا فيما يتصل بتيسير التجارة تنفيذا تدريجيا أو كاملا في البلدان النامية. ولهذه الغاية، سيقيم الاجتماع، ويقترح لأغراض التنفيذ، أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية في مجال تيسير التجارة. وسيجري تقييما لاحتياجات البلدان أو المناطق للمساعدة التقنية، وبخاصة فيما يتصل ببناء المؤسسات، وإدارة النقل، واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

كما يشجع الخبراء المشاركون في اجتماع الخبراء هذا على الإعراب عن آرائهم بشأن الاحتياجات المحددة للبلدان النامية غير الساحلية في هذا المجال.

٣- الموضوع: استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية

المسألة المطروحة: *العناصر الأساسية لتهيئة بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية*

لكي تحقق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إمكاناتها الكاملة في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيتعين إدماجها على نحو أفضل بكثير مما هي عليه حاليا في استراتيجيات التنمية الوطنية. وللتجارة الإلكترونية دور رئيسي تؤديه في استراتيجيات التنمية الإلكترونية هذه. وسوف يحلل اجتماع الخبراء المقترح التجارب الوطنية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية، ويحدد العناصر الرئيسية لاستراتيجيات التجارة الإلكترونية الوطنية الشاملة والقائمة على المشاركة وتأثيرها/انعكاساتها في البلدان النامية. وستمهد نتائج الاجتماع الطريق نحو عملية يمكن أن تفضي إلى وضع مجموعة شاملة من التوصيات فيما يتعلق بإطار السياسة العامة والإطار التنظيمي والدولي للتجارة الإلكترونية في البلدان النامية. كما سينظر الخبراء في سبل ووسائل تنفيذ استراتيجيات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية.

مرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	سلوفاكيا
الأرجنتين	السنغال
اسبانيا	سويسرا
ألمانيا	سيراليون
اندونيسيا	الصين
أنغولا	عمان
أوروغواي	غينيا
ايران (جمهورية - الإسلامية)	فرنسا
آيرلندا	الفلبين
ايطاليا	فنلندا
باراغواي	الكاميرون
البرازيل	كندا
بلجيكا	كوبا
بلغاريا	كولومبيا
بنغلاديش	الكونغو
بنن	مالطة
بوروندي	ماليزيا
بيلاروس	مدغشقر
تركيا	مصر
ترينيداد وتوباغو	المغرب
تونس	المملكة العربية السعودية
جامايكا	النرويج
الجماهيرية العربية الليبية	نيبال
جمهورية تنزانيا المتحدة	نيجيريا
الجمهورية العربية السورية	هايتي
جنوب أفريقيا	الهند
الدانمرك	هولندا
سري لانكا	اليمن

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.3/INF.6.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الجماعة الأوروبية

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ

جامعة الدول العربية

السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية

منظمة المؤتمر الإسلامي

اتحاد مجالس الشاحنين الأفريقية

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

صندوق النقد الدولي

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٤- وكانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ممثلة في الدورة.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الفئة الخاصة

الرابطة الدولية للنقل المتعدد الوسائط

- - - - -